

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب حاشیه لایزاله النعم و رساله در حفاظ

مؤلف: ملا عبد الله نزل و محمود بنی ار

موضوع

شماره اختصاصی ( ۱۵۶ ) از کتب اهدائی : کلمه ناله



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۵۴۹۰

۱۵۱

۲۱۵۴۹۰

کتابخانه  
مجلس



سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۵۴۹۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب جامع آیین حقوق و برادر عاقل

مؤلف: ملا محمد البرزنجی و محمود بنی بر

موضوع

شماره اختصاصی ( ۱۵۶ ) از کتب ادائی: کجرازه

۱۵۴۹۰



۲۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
کتاب حاکم ابن ابی لیث النخعی و رسائله در عقاید

مطالعہ الاسلامیہ دہلی



جمهوری اسلامی ایران

فصلنامه کتاب

- ۱
- ۲
- ۳
- ۴
- ۵
- ۶
- ۷
- ۸
- ۹
- ۱۰
- ۱۱
- ۱۲
- ۱۳
- ۱۴
- ۱۵
- ۱۶
- ۱۷
- ۱۸

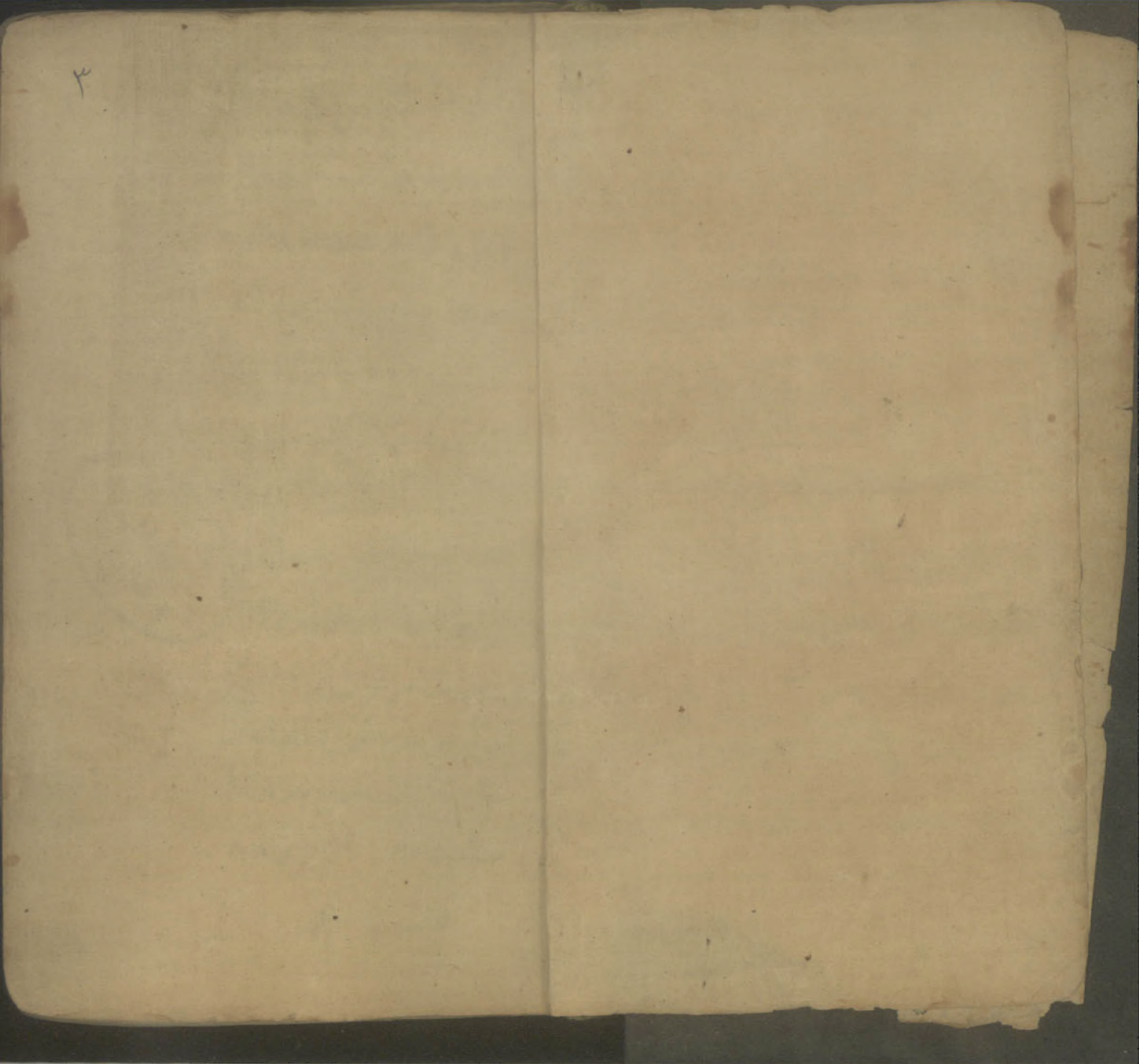
۱۵۴

۲۱۰۴۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی







سواء الطريق ويجعلها التوفيق

٢

الذين يقضي سالكه الى المطلوب بالية وهذا كذا  
عن الطريق المستوي وبما المستعمل ذهنا

وهذا من قسمة الطريق المستوي الطراف  
ثم المراد به انما يقضي الامر على الوجه المستعمل

الاسلام الاول في حصول البراعة الظاهر  
بالفناس الى قسمي الكتاب وجعل التوفيق

خبر في الضرف اما متعلق بجعل واللام للالتصاف

في قوله تعالى جعل لكم الارض فراشا وما توفيق  
ويكون على تقديم المفعول المضاف اليه على

لكونه ضرف والضرف مما يتوسع فيه والاول لفظا  
والثاني في معناه التوفيق هو التوجيه

الاسباب بخلاف الخبر





والصالحين وجميع من اراد الله تعالى  
 قوله والصالحين يعني الدعاء اي طلب الرحمة واذا  
 استدل الله تعالى على الطلب برأيه الرحمة مجازا  
 قوله على من ارسله لم يصرح باسمه عليه تعظيما  
 واحلا لاوتبها على انه فيما ذكر من الوصف بمرتبة  
 لا يتبادر للذهن منه الا اليه واختار من بين الصفات  
 هذا لكونها شاملة لابرصاف الكالبة لعمامة

منهم من اراد الله تعالى  
 قوله والصالحين

على في الحال مبالغة فوزيد عدل قوله هو لا يشك  
 مصدريه في المفعول اي ان يهدي به والجملة  
 لقوله هدى او يكون ان حاله مستمر اذ في قوله  
 ويحتمل الاستيفاء اي في قوله هدى  
 مع الجملة التالية قوله انه متعلق بالآفة  
 فان لم يرد الله عليه انما يبين ان

كذلك لانه وح تقدير الظرف انفسا المحض لا  
 الخان سلة ناسخه لعل ساير الانبياء عليهم  
 واما الآفة بالائمة عليهم فمفهوم في قوله آفة  
 حقيقة اي بقا المحض اذ في بالنسبة الى ساير  
 الانبياء عليهم فمفهوم قوله وعلى الله اصله اهل  
 الدائم لخصه استعماله في الاشراف وال



مباح الصدق بالتصديق وسعدو معارج  
بالتحقيق

عشرة للعصومون واصحابهم المؤمنين الذين ركو  
صحة النج مع الايمان **قوله** مناخ جمع منهج هو  
التي الواضح **قوله** الصدق والخير الاعتقاد اذا طاب  
الواقع كان الواقع ايضا مطابقا فان لمعاقلة من الطرفين  
في حيث انه مطابق الواقع بالكسبي صدقا ومحيثاته  
مطابق ما يخبر به حقا ويطلق الصدق الحق  
على من المطابقة والمطابقة ايضا **قوله** بالصدق  
متعلق بقوله سعدوا اي بسبب الصدق  
اصح من الحق فان الصدق في جميع مراتبه مستلزم  
ذلك **قوله** بالتحقيق ظرفا متعلقا بصدق  
مستخرج مبتدأ محذوف في هذا الكلام

والتصديق بالصدق والتصديق بالصدق

اي متحقق **قوله** وبعد من العنايات لها حلا لا  
فانها اما ان تذكر مع النص اليه او لا وعلى الثاني فاما حاله  
ان يكون نيا منسبا او منوفا في الاولين عربي  
الثالث مبنية على الفعل **قوله** فذا هذا الفا اعني  
اما على تقدير ما في نظم الكلام وهذا اشار الى  
في الذين من المعاني الخاصة المعبر عنها بالافاظ المخصوصة  
او تلك الافات الفاعلة على المعاني المخصوصة سواء كان  
فيها انما هو ان لا يكون له في اللفظ  
التي الحاجة قبل التصنيف وبعد اذ لا وجود للالفاظ  
ولا المعاني في الخارج فان كانت الاشارة الى اللفظ  
فالمراد بالكلام الكامل اللفظي وان كانت الى المعاني فالكلام  
الكامل التقني الذي يدل عليه الكلام اللفظي **قوله**  
عنه في الكلام على هذا المعاني التي هي في  
في الكلام على هذا المعاني التي هي في













اشارة الى الوحدة العامة في جميع الامور

الاستدلال كما اركبه القوم في ذلك الا انه انما

لَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّشْتَرَاةٍ لَّأَمْلَأَنَّ مِنْهُ ذِكْرَكَ

بلا تفرق کتب و صورت طراز و نور و در و حیدر

نام المرحوم المذكور في سنة ١٢٠٠

القد جاء منه ما حصل لك بالأمم وكما قيل

بأن النفس السوءة وإن أرحمة وبها يصل لنا

والتقوى الفكرية الصديقية بالعلم الجاد والناصح

و هو في سنة الممعة الفصيلة

ای النور توحید النفس جو الامر للعلوم تخصیص

معلوم في العدد من هذا المقطوع في حقها

فيما العزف على اسنار البغمة المشرقة في العزف

التي هي على ان تكون اما بحري او بحضري او بالامر والامر  
الامر والامر والامر والامر والامر والامر والامر والامر

لا يكون كتاب اول مكتبة او من ارجاء التجميع

القائد الميرزا محمد علي الاكبر

الكتابة في الاملا المعقصة كلمة يعرف منها الحكماء من اختلاف في القاموس

مهرستان و موضوع الكمال الصلاة على اهل بيته

كل ما فيه من الخير والبر والحق والعدل

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

تذكرتم عيني واليضا القدم العالم واسا الفكر حيا

في هذا الكتاب الذي هو من كتب الفقه والحديث

لو انما وحيه من طبع انحاء هذا الكون من المثلثات

تسليم السجدة المطوية في العدة عن النجاسة



فقدما للصدق المحقق انصور وانما شككنا  
 ان كلامنا انما يحصل لا يتصل بمحصله التصديق  
 ان النظر في معنى الخطا فيه في الحقيقة  
 فقد احتاج الى ان يقرر من ان الخطا في الفكر الى  
 فان كان ذلك في المنطق وعلم من هذا التعريف المنطوق  
 انما يراه الانسان في تصور ما انه الذي هو الخطا  
 في الفكر في علمه ان من الامور الممتدة التي  
 المقترنة بغيرها وهي في العلم في الامور الممتدة  
 تحقيق ان موضوع المنطق ما اذا اشار اليه  
 وهو موضوع في العلم وهو موضوع في  
 العلم ما يحتمل فيه وجوده في الحقيقة  
 الذي ما يعرفه الشيء انما هو العلم في العلم

هذا هو الموضوع في العلم وهو موضوع في العلم ما يحتمل فيه وجوده في الحقيقة الذي ما يعرفه الشيء انما هو العلم في العلم

مجهول تصوري فينبغي ١١

فانسان من حيث انسانيته واما لو لم يكن  
 انما الاشياء كما تصور الذي يعبر عنه حقيقة التعريف  
 انما الانسان المعروف الجار في قوله **المعروف**  
 انما ان موضوع المنطق هو المعروف الحق اما المعروف  
 مباشر من المعلوم التصوري ولكن لا مطلقا بل من حيث  
 يحصل الى مجهول تصوري كالحصول الى المجهول  
 الانسان وانما المعلوم التصوري الذي لا يحصل  
 مجهول تصوري فلا ينبغي معرفة ما في المنطق لا تحت  
 كالامور الجزئية المعاودة في وجودها وفي العلم  
 هو عاقل من المعلوم التصوري كالحصول الى المجهول  
 حيث انه يحصل المعلوم تصوري فيكون كقول العالم في  
 ولا يتصور جازم المجهول في التصديق يقول انما

هذا هو الموضوع في العلم وهو موضوع في العلم ما يحتمل فيه وجوده في الحقيقة الذي ما يعرفه الشيء انما هو العلم في العلم





1871

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning various names and dates.

15

وہاں سے لے کر آج تک  
میں نے کبھی اس کا نام نہیں سنا  
نہی کہ وہ جہانگیر کے زمانہ میں  
کون سا علاقہ تھا۔

عقلی است که در ذات  
جزوه می شود و در  
که خود باشد و در  
نمی خرد و در  
بر تمام معروضه  
مذکات است و آلات  
برضا و در  
که در

عبر واقع في من من الظاهر **قوله** والوضوح في اللفظ  
 كذا في نسخة الزمخشري  
 أو لا لا الأجزاء عن غيره أو فهو المركب

فهو القوم فالمراد انما يتحقق حقيقة المورانية  
 الاصل ان يكون للفظ المور ان يكون له معنى  
 جزء الثالث ان يكون له معنى على وجه معناه و  
 الرابع ان يكون له الدلالة مرادة واسعة كقول  
 من القوم الانبجعة يتحقق المور في كل شيء  
 والقوم انما امر به الاقوال بالاجزاء المظنة على  
 جميع الاستعمار والثاني ما لا يجوز ان يكون له  
 والثالث ما لا دلالة له على معنى وكذا  
 وعبد الله على الرابع ما لا دلالة له على معنى  
 لكن هذا الدلالة غير مقصورة على كذا وان كان  
 على انفس الناس في قوله **قوله** انما امر به الاقوال  
 عليه كذا **قوله** انما امر به الاقوال

في

او ان شاء الله تعالى  
 الماتر على احد الارضين

او يكون من شأنه ان يتحقق بها على ان  
 صادق او كاذب **قوله** او ان شاء الله تعالى  
**قوله** وانما انصاف المور المستكون عليه  
**قوله** تعيدى بان يكون الجزء الثاني قيد الاول  
 نحو فلا معنى يدور جذاض وقاع في الدار **قوله**  
 او غيره ان لم يكن الثاني قيد الاول نحو في الدار  
 وخمسة عشر **قوله** والاختلاف اي وان لم  
 جزء منه الدلالة على وجه المعنى **قوله** وان استدل  
 في الدلالة على معناه بان لا يحتاج فيها الى  
 ضمنية **قوله** بعينه ان يكون بحيث كلما  
 تحققت هيته التركيبية في مادة موصوفة  
 متصفة بها فهدوا احد من الارضين





وكان من شأنه وضع الحاشية في الامام

والثاني فيقول **بنت الى الفاعل** والاختلاف في

الاولى ان يكون بالزيادة والقصاص او بالاشتراك

والصحة في **ان** وان كان في قوله اي القضا

المفرد في كثر معناه المستعمل هو فيه فلا يخفى

انما في كونه موزعاً على واحد من تلك

المعاني استداً بوضع الحقيقة او لا يكون **اللفظ**

فكذلك فالاول يسمى مشتركاً كالمعنى **ان** و**ان**

ليامرهم والذهب والذات والوحدة

وهل الثاني فلا محالة يحكون اللفظ

بوصفه الواحد من تلك المعاني

او المفرد قسم من اللفظ الموضوع

تتم اتم السمع في معنى احرفان

سبح في هذا الثاني و **ان** استعمل

الناصب ثم قوله **ان** العام الى ذلك اللفظ

كان القائل العرف الخاص بمقال المفسر



والانكلي است افراد طوامكنت ولا يوحى الووجد

في المعنى الاول بحث في الموضوعات  
الثاني اما العلق محمد بن القاسم  
فقد ابيح مقولوا ان لم يشهد  
في الشافعي ولم يجر الاول بل يستعمل  
لما في الاول والآخر في الثاني  
ن ان استعمال في الاول اي الموضوع  
الموضوع له يسبق الشافعية  
وان استعمل في المعنى الثاني  
الذي هو غير الموضوع له يسبق مجازا  
المعنى المقول لا في معنى من المعنى  
الاول المقول منه الى معنى الثاني  
وهذا انما اذا اقبل على

١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١

الشرع واهل الحرم العام واهل اسطرلاب  
خاص كالقروم واهل الاول يستحقون من غير اشتراط  
وعلى الثاني جوبا وعلى الثالث اسطرلابا والى  
هذا اشار بقوله يستحق الى الثالث **فصل في**  
ايها حصص هذه العقول اطلاق ما يستفاد من  
الامساكيات ان الله فخر منه يستحق وهو ما لو كان  
لقد قدس عنه يستحق معناه واختيار ان الله  
وال عليه يستحق ولو لا **استحق** فهو صدقة  
والقرى **معنا** معنى تخير الاستحقاق لا التقدير  
الاستحقاق هو صدق الجزئي على كثير  
فانه استحقاق كثير **الاستحقاق**

[illegible]











تتجلى له في كل وقت من احواله  
 كذا في كل وقت من احواله  
 مع كل واحد من خلقه  
 كل من خلقه مع كل واحد من خلقه  
 بعد الاخر في كل وقت من احواله  
 في كل وقت من احواله  
 فان من خلقه ما هو الا موجود في كل وقت من احواله  
 انما من خلقه في كل وقت من احواله  
 كذا في كل وقت من احواله  
 واللا موجود من وجهه هذا والواحد من  
 خلقه ما هو الا موجود في كل وقت من احواله  
 هذا واعلم ان الله اخذ كره في كل وقت من احواله

پایان

لجميع احوال القصد الاحتياط حيانه  
 على تصديق الامر والاعتصام بوجده والثبات  
 ان تصور الثاني الجزئي من حيث انه مجرد عن  
 موصوفه مذكوره موقوف على تصور فردية  
 اللذين هما العموم مجرد والثاني الكلي  
 ضابط كرفديه كليهما الانبأ في ذلك  
**قوله** وقد يقال الجزئي المربعون  
 لفظ الجزئي كما يطلق على المفهوم الذي  
 يمنع ان يحوز صدقه على أكثر من كذا  
 يطلق على الاخص من شي فاعلى الاول

والحق في المعنى الثاني عمره بالمعنى  
في

والتحقيق في احوالهم انما هو في حيزه

اول ادلة جريته حقيقته هو مندرج تحت  
 مفهومه و الله المفهوم والتفني والامر  
 ولا عكس اذ لا يخفى الاضائي قد يكون كليا  
 كالانسان النسبة الى الحيوان ولك  
 ان يخل في لغة هو لم على جوارس وان  
 كان فاللا يقول لاخص على ما علمنا  
 هو الكلي الذي يصدق عليه كليا  
 صدقا كليا ولا يصدق هو على ذلك لا  
 كذلك والحي انضائي لا يلزم ان يكون  
 كليا بل يكون جزئيا حقيقيا فلفظ  
 الانضائي بالاضطراب المعنى بقسمة  
 ما سار قوله وهو امر اي الاضائي

منها امر من الاضائي المعلوم انضائي  
 ان الجزئي هذا المعنى الجزئي لا يصدق  
 النسبة التامة او هذا امر جزئي  
 طائفة به **قوله** والكليات اي الكليات  
 التي لها افراد بحسب نفس الامر في الذهن  
 لوقى الخارج محصور في حصة انواعها  
 الكليات العرفية التي لا مصاديق لها  
 ولا مصاديقها على الحق **قوله** اعرض  
 به من الكليات انفسا الى افراد الحقيقة  
 نفس الامر وانما ان يكون حقيقة ذلك غير  
 الافراد فهو النوع او جزئ حقيقيا فان  
 تمام المشترك بين شيئين مما وبين جزئ

قوله اعرض به من الكليات انفسا الى افراد الحقيقة











وتبين ان حيوان الكرم في ذلك  
قواسم او قوس او غيرها قول اي جواب  
مدا صواب بما عظمه وسموه عن سائر  
في الحيوانه واد اعراب هذا معول اذا  
الانسان اي في معنى انه كان المظهر  
من انما الانسان من غير انما صار له في  
الشبهة فيقول بحار عنه ان حيوان  
الطير كما يصح ان يحار به ما هو في قوله  
تعدد وجمع الحق في جواب اي شيء  
هذا وانما انما ان يكون يعرف العقل  
ما اذا استدعى على الحد وهذا لا يستلزم  
الانسان ان يكون في هذا المقام واجازة

انما هو في النوع العالي والتبع الشاغل في  
الانسان المعقول وما من الحيوان المادي  
الانسان في وسطه انما هو في وسطه  
والنوع العالي في وسطه من حيث انما هو  
او من وسطه في وسطه من حيث انما هو  
الانسان في وسطه من حيث انما هو  
والنوع المنفرد في الان كالموجود في  
والنوع المنفرد في الان كالموجود في  
انما هو في وسطه من حيث انما هو  
ما بين شيئا عما سار كما هو في  
هذا المقام انما هو في وسطه من حيث انما هو

هذا هو المقام الذي  
هو في وسطه من حيث انما هو  
انما هو في وسطه من حيث انما هو  
ما بين شيئا عما سار كما هو في  
هذا المقام انما هو في وسطه من حيث انما هو



الما كان في معنى اي وان كان بحسب الله  
 انما لم يتوصل اليه الا بالاعتقالات  
 على انه اطلب من لا يكون معقولا في حواس  
 وجد اعرج الحق والحسن ايضا والحق  
 الطوبى من هذا مسلك اجماع في الدين  
 وهذا لا ينسب عن السيد الاسدي تعلم  
 ان التي احصاها على انما لا يحسن له  
 لا يصل له واد اعلم ان الحق بالحسن  
 ما يصح عن المشار كان في ذلك الحس  
 معول الانسان اني هو اني هو في  
 الحواس التي لا غير في معنى في التمييز  
 من الحس المعلوم الذي بطلت اعين الله

فان من المشار في الحس من غير ان  
 معقول  
 فعدوا انما الى ما بين نفوس  
 فان من المشار في الحس من غير ان  
 من مسلك كانه في ذلك الحس في ح  
 ٧

الا كان عدوا في قوله ضرب كالمات  
 بالنفس الى الانسان حيث وقع عن  
 المشار كان في الحس من غير ان  
 فعدوا كالحس بالنفس الى  
 الانسان حيث وقع عن المشار في  
 الحس العدو وهو الحس الى الله  
 واد السج الى الفصل له نسبة الى الله  
 التي هو متصل من لها نسبة الى الحس  
 من لها نسبة من ارادة فهو اعين  
 الاول مني مقوما لانه من لها نسبة  
 ويحتل لها واما انما في معنى في  
 ٨

في الحس من غير ان  
 في الحس من غير ان  
 في الحس من غير ان





الخاصة به من غير ان يكون له وجود مستقل  
 حقيقة واحدة في الخارج وهو الخارج المعقول  
 فيها او على كل حال ان شئنا ان يكون الشئ فلا بد ان يكون له وجود مستقل

معنى شئ جميع مفهومات الالهامات والعلوم  
 ان الخاصة تعتبر على خاصية شاملة مع  
 اود ما هي خاصية كالكس المعقولة  
 والى غير شاملة مع اود ما هي خاصية  
 كالكس المعقولة الانسان **وله** حقيقة  
 بوجه واحدة فالاولى خاصة النوع  
 خاصة الجنس فالخاصة الخاصة للحيوان  
 من عام الانسان فاجمروا **له** وعلى هذا  
 كالكس المعقولة الانسان وعلى هذا  
 كالكس المعقولة الحيوان **قوله** وكل منهما  
 كالكس المعقولة والعين العامة والخاصة  
 كالكس المعقولة والامر والامر والامر  
 كالكس المعقولة والامر والامر والامر

او الوجود من غير تصور من تصور الامر والامر  
 وغير من تجارة والامر من امر في يد وادب  
 كالكس المعقولة كالكس المعقولة كالكس المعقولة

٦٩  
 اولاً الاول هو الاول والثاني هو الثاني  
 من الامر من غير تصور من امر في يد وادب  
 الشئ اما لزم له بالنظر الى نفس الامر  
 النظر من خصوص وجوده في الخارج او في  
 الدهن ذلك ان يكون هذا الشئ حقيقياً  
 في الدهن او في الخارج كان هذا الامر  
 له واما لزم له بالنظر الى وجوده اى الى  
 وجوده الخارجى او الدهنى هذا الصمد  
 فاما انقسام الامر بهذا القسم لانه  
 الماهية كرجية الاربعة ولازم الوجود الحقيقى  
 كالحق النار ولازم الوجود الدهنى ككون

لسان كلمة هذا السمع حتى جعل  
 ناسا اليه والشاوا للفراسا من اوتيرة  
 والى له معان احدها الارم الذي  
 لم يمتدح من تصور الملو ومكا المرو  
 الصور من تصور العي وهذا فعل لدا الذين  
 الاخضر وح غير الذي هو الارم الذي لا  
 تصور من تصور الملو ومكا لكاه بالقي  
 للارسان والى من معي الذي هو الارم  
 الذي لم يمتدح مع تصور الملو ومكا  
 تصور النفس بهما الملو ومكا  
 الارم فان العمل بعد تصور الارم  
 الوجهة وليد الروح حدها حكا

او بطل الحاشية مفهوم الكل ليكن كليا منطقيا

العلم بالكلية لا يمتدح من العالم متغيرا غير متغيرا من الارم الملو ومكا  
 بان الارم لا يمتدح من العالم متغيرا غير متغيرا من الارم الملو ومكا  
 بالقي لدا من غير الذي هو الارم الذي لا يمتدح من الارم الملو ومكا  
 مع تصور الملو ومكا تصور النفس بهما الملو ومكا  
 بالارم مكا لدا من غير الذي هو الارم الذي لا يمتدح من الارم الملو ومكا  
 بالحقبة معان لدا ان اقصى العالم  
 على كل قدر انما معان الذي غير الذي  
 قوله مدوم مكره الفلك فانها داعة  
 الفلك وان لم يمتدح معان كها بالنظر الى  
 العلك قوله بعد كمن الحجاز صغيرا  
 قوله او بطل كاشاب قوله مفهوم  
 اي بانطق على ساطع النكي اعني المفهوم الذي  
 لا يمتدح من مدومه على كمن كليا



لأن المظلي يفسد من الخلق هذا المعنى **فلم** يكن  
 في الخلق من نوع واحد **ولما** كان  
 ومعه روضة أي ما يفسد عليه هذا النوع **على**  
 أي لا يقع **وهو** قوله  
 كالإنسان والحيوان سمي كل الحيوان

في الطابع يعني في الخارج على ما سيجي  
والجميع المركب من هذا العارض المعروض  
كما لا شأن الكلي الحيوان الكلي يسمى كلياته

فلا وجود لها الا في العقل <sup>فقط</sup> وكلها <sup>في</sup> العقل  
يعني ان الحكمي يكون متفقا وطبيعا  
كلها الانواع الخمسة <sup>في</sup> العقل

والخامسة والعشرون الحزبي في كل منها  
 هذه الاعتبار ان الثلاث مثلا مضمون  
 اعني الكلي المقول على كثير من متفرد

والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود اختصاصه ٢

في جوابها هو لشي نوعا منطقيا ومعروضا  
كالله ان نوعا طبيعيا وجميع العارض  
والمعروض كالانسان النوح، نوعا عقليا

وعلى هذا فصر الواقي بل الاعتقاد الثالث  
الذي ظهر من محضر من المجلس  
مخبر في الخبر ايضا فاذا قلنا ان وجه خبر  
الخبر اعني ما استع من وجهه على كبره

حزبنا منطقيا ومعروضا اعني زبدي  
حزبنا طغيا والمجموع اعني زبدي الخريفي  
حزبنا عقلنا قوله والحق هو وجود الطغيا

وجود اسمها صلا لا معنى ان يشك في ان  
الكلبي المنطوق غير موجود في الخارج فان الكلبي  
انما يعرف في المعنويات في العقل ولما كانت

فصل في معرفة ما يقال عليه في هذه المسئلة وبشرط ان يكون  
 مساويا او اجليا او متساويا لا غير لا يخلو في مساوي معرفة  
 لعمدة الامر

٣٢

مع فني وجود الطبع هو ان افراده موجود  
 وانه اما ان يتحقق في حواشي الفرد  
 معهما التي بعد الصانع من ان

منه المعرفه في الحواشي عنه وقد علمت ان

المقصود بالذات في هذا الفن هو ان

وعن الحجة وعرفه بانه ما يحل على الشيء في

لغيره فيكون هذا الشيء اما بالكد او بوجه

منه من جميع ما عداه ولهذا الامر ان يكون

اعمالا لا غير لا يفيد شيئا منهما كالحق

في تعريف الانسان فان الحيوان ليس كنه لا

لان حقيقة الانسان هو الحيوان مع الشئ

واينما لا يميز الانسان عن جميع ما عداه لا

على المعقول ان الشئ انه وكذا ان الكلي

العمل على غير موجود فيه فان استواء الحجة

استواء الكلياتها التتابع في ان الشيء كالا

من حيث هو انسان الذي يرضه الكنه

في العمل هل هو موجود في الخارج بوجه

افراد ام لا بل ليس الموجود فيه كالا

الاول مدته من الحكمة والشأن في

بعض المتأخرين من علم الهندس والافان

هو الشئ في ذلك لانه لو وجد الشئ في

الخارج في غير امراده لم يرض الشئ

الواحد بالذات المتصادم ووجود

الشيء الواحد في الامكنة الممتدة في

هذا الفن هو ان  
 الشئ هو الذي  
 لا يرضه الكنه  
 في العمل هل هو  
 موجود في الخارج  
 بوجه افراد ام  
 لا بل ليس الموجود  
 فيه كالا الاول  
 مدته من الحكمة  
 والشأن في بعض  
 المتأخرين من علم  
 الهندس والافان  
 هو الشئ في ذلك  
 لانه لو وجد الشئ  
 في الخارج في غير  
 امراده لم يرض  
 الشئ الواحد بالذات  
 المتصادم ووجود  
 الشيء الواحد في  
 الامكنة الممتدة في

هذا الفن هو ان  
 الشئ هو الذي  
 لا يرضه الكنه  
 في العمل هل هو  
 موجود في الخارج  
 بوجه افراد ام  
 لا بل ليس الموجود  
 فيه كالا الاول  
 مدته من الحكمة  
 والشأن في بعض  
 المتأخرين من علم  
 الهندس والافان  
 هو الشئ في ذلك  
 لانه لو وجد الشئ  
 في الخارج في غير  
 امراده لم يرض  
 الشئ الواحد بالذات  
 المتصادم ووجود  
 الشيء الواحد في  
 الامكنة الممتدة في



بعض الحيوان هو المعروف كذا الحال في الامور <sup>وجده</sup>  
فاما الاختصاص على مطلقا فهو ان <sup>اصد</sup>  
يصور تصور هذا الامر بالكنه او بوجه <sup>متنا</sup>  
عما عدا ذلك اذ الصورة في الانسان <sup>لها</sup>  
طريق متعدد وتورس في صمد الحيوان <sup>واحد</sup>  
الوجهين لكن لما كان الاختصاص <sup>واحد</sup>  
في العمل والحق في نظره وشار <sup>المعرف</sup>  
اعرف من المعروف ليعبر ان يكون <sup>اصد</sup>  
بعد علم من يعرف الموقوف مما يجعل <sup>الشي</sup>  
انه لا يوجد ان يكون <sup>العرف</sup>  
مساو له ثم سوان يكون <sup>المعرف</sup>  
من الموقوف في علم العمل <sup>فانه</sup>

والصورة محمدية هو المسمى بالاحمد لاسما واما في  
والتقويم **قول** الفصل القريب حد المعرفة  
ان يشهد على اسبق من المرق وسواه ساعلى

فاسق من سراط المسلول وهذا الامران كانا  
 من الامور التي هي من جنس العرف والاعتدال  
 كان صلوه وها وان كان عرضا كان حاصلا  
 فاعلم  
 وعلى الاول المعنى وسمى جانا وعلى الثاني سمي جانا  
 من كونهما ان استعمال على الجنس المعبر عن جانا  
 الثاني وها ما تاوران استعمال على الجنس المعبر  
 سواء استعمال على الجنس المعبر او كان هناك  
 فاسق  
 وها ما تاوران استعمال على الجنس المعبر  
 وها ما تاوران استعمال على الجنس المعبر  
 وها ما تاوران استعمال على الجنس المعبر  
 وها ما تاوران استعمال على الجنس المعبر

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

محال  
أصول  
طالع

1875

بعد ابراهيم الى الناصر ان يكون العظمى بالحق

بالعرض العام قالوا الفرض من التبرع انما الاطلاق

عليه للعرف او امسارح عن جميع ما عدا ذلك

المرام لا يقصد عندنا من هذا الا ان يسهل امر جليل في الدنيا

المترجمون والفقهاء وغيرهم يرجع الكتاب إلى ما يعنى

العرفان يداد أواما التعريف محمد بن علي

روح القدس ولكن لم يوحى به

مات مسقط العامه متلاو تمره الحيات

الحال الذي فيه يروى في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

[illegible]

۴۰۰

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا إِنَّهُ لَكَنَّا

مليون ولسه ستمائة

۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

اسم الله تعالى والكبرياء ان الحكم عتوت مع الشيء وفيه منه

عوجیه، و۔ الفوجہ

المحكمة العليا

لما لم يكن رطبا ايضا اجوز والحرية

الأصل أيضاً كرمه الجوانب الأصلية لكن

المجدد بالبرهان انه يعرف الاحق هو غيا

اصلاحه **له** كاللفظي اي كما يتبر في التعريف

از کون اعم کهو جسم به عدله نیت **نیت** **نیت**

اللفظ الذي يحسن من سجع اللفظ من بين المعاني الخفية

في الحائط من السور في حصيله من موقوفه

في المعركة الحربية فانه قد قال القول في المحبة الشريفة

[illegible]

او لم يبق الا الورق فعمل العصفه للورق

1870-71

المعنى

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْقُرْبَىٰ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمَ يَسْرَافَ

الحج التمدد

المجلد الثاني

1844



لا يوفق معرفته على معرفة الحجة القوية  
فلا بد من **قوله** موضوعه لانه وضع  
لعلمه عليه **قوله** محولا لانه امر معلوم  
لوضوعه **قوله** والادال على التبعه أي  
التي ذكر في القضية المنطوقه التي تدل على  
النتيجه الحكيمه يعني رابطه بحججه الله  
بأنه المبدأ والفاصل الرابطه الحقيقه هي  
السبب الحكيمه وفي قوله الدال على التبعه  
أي الدال على الرابطه أو الدال على  
السبب الحكيمه يعني حرقه من عقله  
أن الرابطه قد تدرك في نفسه وقد تدرك  
في القضية على الأول يعني لا تدرك في الثاني

سائبة في الله وقد استعملها هو وأقران  
الراشدة يصغر إلى هانئة تدل على أقران  
القسبة الحكيمة بأحد الأربعة الثلاثة وعشر  
وعند خلاف ذلك وذكر الفارابي أن الحكيمة  
التي سبقت لما نقلت من اللغة اليونانية إلى  
العربية وجد القوم أن الراءطة اليونانية في  
لغة العرب هي الأفعال الناقصة ولكن في  
في تلك اللغة راءطة غير هانئة تقوم مقام  
في الفارسية واستعملت اليونانية فاستعملها  
الراءطة الغير اليونانية لفظ هو وهي  
مع كونها في الأصل اسماء لا أداة فهذا  
في السؤال إليه المتعبد بقرينة وقد استعملها

والأشهر بلية وفي الجزء الأول مقدمات والثاني ثالثا والثالثا والموضوع  
 والموضوع هو الذي هو الموضوع

هو وقد بدت الرابطة التي هي أساسها  
 من الأفعال الخاصة نحو كل من موجود في  
 قولنا زيد كائنا ما كانا وليس من موجودنا  
**قوله** والأشهر بلية أي والاولى بلية الحكم  
 فيهما بلية شئ شئ أو نفس عنه بلية  
 شرطية سواء كان الحكم فيها مقبولا أو  
 حقيقيا أو غير ذلك من ذلك الترتيب أو ما  
 المناطات بين القيسين وطلب التماس  
 فالأولى هي متصلة والثانية متصلة  
 متصلة والآخران هم القضية في الجملة  
 والشرطية على ما أفرد المدعى على أن  
 التقي والإشراك والتعلق الشرطية في الجملة

الأنوار تحسبا سميت القضية شخصية وأن كان نفسا حقيقيا حقيقي  
 ٣٦  
 والموضوع هو الذي هو الموضوع

والمنفصلة فاستقر في **قوله** مقدمات  
 لتقدمه في الذكر **قوله** تأييد التعلق الجزئي  
 الأول **قوله** والموضوع هنا تقيمه  
 القضية الجمالية باعتبار الموضوع ولما  
 لوحظ في شخصية الأفعال مجال الموضوع  
 فيتحقق ما موضوعه شخص شخصية على  
 هذا القياس ومحصل التمييز أن  
 أما في حقيقته كقولنا هذا إنسان أو  
 وعلى الثاني فإما أن يكون الحكم على نفس  
 حقيقة هذا الكلي أو على أفرادها  
 فإما أن يبين كية الأفراد  
 أن يبين أن الحكم على كليها أو على بعضها







لأن الطباع الكلية من حيث يفتن بها  
 كما هو موضوع الطبيعة لا من حيث هي  
 في ضمن الاشخاص غير موجود في الخارج  
 فلا كان في معرفة احوالها فاعلم ان  
 المعبر في المحسورات الاربع قول ولابد  
 في الموجبة في سديتها وذلك لان الحكم  
 في الموجبة <sup>بليوت الشبهة التي</sup> ~~بليوت~~ <sup>وتكون</sup>  
 التي فرع لثبوت الحقيقة لا معنى للموضوع  
 فانما يصدق هذا الحكم اذا كان الموضوع  
 محققا موجودا اما في الخارج <sup>الكل</sup> ~~الكل~~  
 بثبوت المحمول له هناك او في الذهن <sup>فمنه</sup> ~~فمنه~~  
 مما انقضت العقلية المعينة باعتبار وجود

الكل من حيث هو  
 لا يكون من حيث هو  
 او لا يكون

موضوعها لما تملكه اقسام لان الحكم فيها انما  
 على الموضوع الموجود في الخارج محققا  
 كل انسان حيوان بمعنى ان كل انسان موجود  
 في الخارج حيوان في الخارج واما على الموضوع  
 الموجود في الخارج مقدر نحو كل انسان  
 بمعنى ان كل ما يوجد في الخارج وكان انسانا  
 فهو على تقدير وجوده حيوان وهذا هو  
 المقدر انما اعترض في الافراد الممثلة لا  
 لا افراد الا لا شيء وشريك الباري واما على  
 الموضوع الموجود في الذهن كقولك شريك  
 الباري فتشع بمعنى ان كل ما يوجد في  
 العقل ويفضيه العقل شريك الباري



وان كان الحكم فيها بغير وجود القضية مادام قامت الموضوع موجودا  
 فغير مرتبة مطلقة او مادام الموضوع شرطية عارضة او في وقت معين  
 فمرتبة مطلقة او غير مرتبة مطلقة او مادام مادام الدائم  
 في موضوع في الذهن بالاستماع وهذا  
 انما الصبر في الموضوعات التي ليس لها  
 افراد ممكنة القصور في الخارج <sup>فوق</sup> <sup>فوق</sup>  
 السلب كذا وليس غيرهما ما يشاركها  
 في معنى السلب <sup>فوق</sup> <sup>فوق</sup>  
 الموضوع <sup>فوق</sup> <sup>فوق</sup>  
 كل منهما <sup>فوق</sup> <sup>فوق</sup>  
 المدبر <sup>فوق</sup> <sup>فوق</sup>  
 وعلى انك معدولة الطرفين  
 معدولة لان حرف السلب موضوع  
 القضية فله الاستعمال في هذا المعنى  
 معدولة لان معناه الاصل في القضية

التي هذه الشروط <sup>فوق</sup> <sup>فوق</sup>  
 الحكم <sup>فوق</sup> <sup>فوق</sup>  
 جزء <sup>فوق</sup> <sup>فوق</sup>  
 النسبة <sup>فوق</sup> <sup>فوق</sup>  
 كانت <sup>فوق</sup> <sup>فوق</sup>  
 في <sup>فوق</sup> <sup>فوق</sup>  
 والامكان <sup>فوق</sup> <sup>فوق</sup>  
 الواقعة <sup>فوق</sup> <sup>فوق</sup>  
 قد <sup>فوق</sup> <sup>فوق</sup>  
 في <sup>فوق</sup> <sup>فوق</sup>  
 وقد <sup>فوق</sup> <sup>فوق</sup>  
 والشيء <sup>فوق</sup> <sup>فوق</sup>

بدلت مطلقه او مادام الوصف هو فيه عامه او يفتعلها مطلقه  
 عامه او عدم ضرورية حلها في كل عامه فلهذا ما يطر  
 العقلية الله عليها في القضية المعقولة وهي  
 القضية فالطابق للمادة صدقة القضية  
 كقولنا الانسان حيوان الشرعي فلهذا لا  
 كقولنا الانسان حيوان بالضرورة فلهذا لا  
 فيما يفتقر الى التسمية في اخرى فلهذا لا  
 القضية الواحدة لان التسمية التسمية او  
 فلهذا لا في مضمون الانشكاك من الموضوع  
 امهارة او حجة او لا فلهذا لا  
 فان الموضوع موجود في كل انسان  
 الضرورية ولا شيء من الانسان بالضرورة  
 القضية من رتبة مطلقه لاشياء  
 الضرورية فلهذا لا في الضرورية او في الموضوع

وقد يقيد العامتان والوقتية المقتضيات بالادوام الذي  
 قسمي المشرقة الخاصة  
 وانما في انما من مضمون ما دام وصف المعقولة من ان  
 ثابتا لذات الموضوع نحو ككاتب منقول  
 الاصل بالضرورة ما دام كاتبا ولا شيء منه  
 بياض الاصل بالضرورة ما دام كاتبا فلهذا  
 ح ضرورية عامه لاشياء بالضرورة بالضرورة  
 الضرورية فلهذا لا في القضية من مضمون  
 الخاصة مما يستلزم وانما في انما من مضمون  
 في وقت مضمون نحو فلهذا لا في الضرورية  
 وقت حيلولة الاصل بغيره وبين الشمس  
 ولا شيء من الضرورية فلهذا لا في الضرورية  
 التسمية في وقت مطلقه فلهذا لا في  
 بالوقت وعدم فلهذا لا في الضرورية بالادوام  
 بالوقت وعدم فلهذا لا في الضرورية بالادوام



والفردية لا تتصور في الحقيقة المطلقة العاقبة بالضرورة  
اللازمة

والرابع اننا نرى في وقت ما من الزمان  
كقولنا كل انسان بنفسه بالضرورة ونشأنا  
ولا يشي منه بنفسه بالضرورة فلهذا ما يقع  
ح من متغير مطلقا لكن وقت الضرورة قد يرا  
منشأ اي غير لازم وعدم تعيينه القسمة  
بالضرورة لان مطلقه والوقت بين  
الضرورة والضرورة ان الضرورة وفي استحالته  
ليس من شئ والضرورة عدم انكسار عنه ملق لم  
يكن مستحلا كروام الحركة المثلث ثم الدوام على  
عدم انكسار النسبة الجارية او سلبية  
عن الموضوع اما في اوصافه فانه

صحي الوجودية بالضرورة او بالضرورة الدائمة  
اللازمة وقد بينت الممكنة العاقبة بالضرورة الجارية للواقع

وان كان الحكم في الوجهة بالذات والذاتي  
بعد انكسار النسبة عن الموضوع  
ذات الموضوع موجودا سميت القضية  
واجبة مطلقة لا شتمها على الدوام  
مطابقة لغير التعيين الدائم الوصف  
العنواني وان كان الحكم بالذات والوصفي  
انكسار النسبة عن ان الموضوع مادة  
الوصف العنواني ثابتا تلك الثبات سميت  
عربية لان اهل العرب يسمون هذا  
من القضية السالبة بل من الموجبة  
عند الاطلاق فلهذا قيل كل كانت متحررا  
فصحا ان الحكم ثابت مادام كائنا

الضرورة الجارية للواقع

اللفظ عامة والامور الخاصة باللفظ  
نفتى الكلية لما فيها الشبهة

وعامة كونها اعم من العرفية الخاصة التي  
يجب ذكرها او بعبارة اخرى هي التي  
تطلق عامة هي التي يكون فيها اللفظ  
بالفعل في احد الازمنة الثلاثة وتسميتها  
بالطرفة لان هذا هو المعلوم من القضية  
الطرفة او عدم تعيينها بالضرورة او  
الاولى او غير ذلك من اتجاهات عامة  
لكنها اعم من الوجودية الالهية والافقية  
على ما ينبغي ان يكون او بعبارة اخرى  
في القضية ان خلاف اللفظ المذكور  
يسمى بغيره في اللفظ المذكور  
وهو الذي لا يغيره في اللفظ

نفتى الكلية لما فيها الشبهة  
اللفظ عامة والامور الخاصة باللفظ

ليس ضرورياً سميت القضية ممكنة لا  
على الامكان وهو سلب الفروق وعامة  
لكنها اعم من الممكنة الخاصة  
فهذه بساطة اي القضايا التامة  
المذكورة من جهة الوجهات بساطة  
اعلم ان القضية الموجهة اما بساطة  
وهي ما يكون حقيقتها اما ايجاباً فقط  
او سلباً فقط كما في الوجهات التامة  
واما مركبة وهي التي يكون حقيقتها  
من الايجاب والسلب بساطة ان يكون  
الحرف الثاني فيها مذكوراً بعبارة  
سواء كان في اللفظ تركيباً كقولنا كل

نفتى الكلية لما فيها الشبهة  
اللفظ عامة والامور الخاصة باللفظ





من التاميم لكل الاصابع ما دام كائنا  
 لا دائما اي كل كائنا لكل الاصابع باللفظ  
 والوقية والمنشئة لما قيدت بالوقية  
 المطلقة والمنشئة المطلقة بالادوام والنا  
 حذف من اسميهما لفظ الابدان والوقية  
 الاولى وقية والثاني منشئة فالوقية  
 وقية المطلقة المقيدة بالادوام  
 الذي هو كل قرير مخفف بالضرورة وقت  
 الحيلولة كما انما اي لا شيء من القرير مخفف  
 باللفظ والمنشئة هي المنشئة المطلقة المقيدة  
 بالادوام والنا الذي هو قولنا لا شيء من الناس  
 بمنفس بالضرورة وقتا ما لا دائما اي كل

انسان متفسر بالفعل قوله بالضرورة  
 الدائمة ومعنى الاضروية الدائمة ان  
 هذه النسبة المذكورة في القضية ليست  
 ضرورية ما دام ذات الموضوع موجود  
 فيكون هذا حكما بامكان نقصها لان  
 الامكان هو سلب ضرورة الطريق العقلي  
 كما ان يكون معناه الاضروية الدائمة  
 ممكنة عامة مما استلزم في الكيف  
 قوله الوجودية الضرورية  
 المطلقة العامة هو قولنا النسبة  
 وجودها في وقت من الاوقات ولا  
 على الاضروية فالوجودية الاضروية



[illegible]

من مملكة عائدة ومكة عامة احدهما موجبة  
والاخرى بالانسان والاشكال العامة مركبة

والاخرى سالت قول او لا ادوم انما  
اعلم ان الله لا يهدي القوم  
الضالين

الوصفي في جميع شؤنه تعالى الادوار والصفات

مع اللواتي خرجت من سفحهم في كل تغير وقتين

الملك من بلاد الروم وامر اليه في اسبانيا الكومندان الترك

عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما

الامامة الاولى من الخلفاء اجمع تعيينه والامامة

الغاية ولا ينبغي تقدير ما سوى الغاية

من تلك الجملة بالاضافة الوصفية والاحتمالية  
الحاصلة من ملاحظة كل من تلك القضايا  
الاربعة مع كل من تلك القيود الاربعة  
عشر ثمة منها غير صحيحة واربعة منها صحيحة  
والسبعة الباقية صحيحة غير معبرة واعلم انه  
كما يمكن استبعاد المطلقة العامة بالآد و امر  
والاخر و ان الثانيين كذلك يمكن تقييدها  
بالآد و امر الاخر و ان الوصفيتين هذا  
ان ايضا من الاحتمالات الخمسة الغير المعبرة  
وكما يصح تقييدها الممكنة العامة بالاضافة  
الثانية يقع تقييدها بالاضافة الوصفية  
والآد و امر الثاني و الوصفية كونه

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠







الصدق فقط هو هذا الشيء اما ان يلجأ نحو

اي المقدم الثاني من اجزاءه



في مادة غشما كالمادة بين الزوجية والفردية لا  
من صور المادة كالمادة بين التوابع والكتا  
في ان يكون اسوة وتوابع كالتوابع كالتوابع  
اسوة والمادة بين طرق مع التوابع والكتا  
لانها ليس بل هي صور المادة كالتوابع  
التوابع والكتا في التوابع كالتوابع كالتوابع  
في طرق مع مفصلة حقيقة التوابع  
توابع كالتوابع كالتوابع كالتوابع كالتوابع  
ومادة وتوابع وتوابع في التوابع  
التوابع كالتوابع كالتوابع كالتوابع كالتوابع  
المقصود الكيفية والمادة كالتوابع كالتوابع  
ولا يعقل الطبيعة منها كالتوابع كالتوابع

كقولنا كل كانت الشمس في العلة فالضوء موجودا  
وسواء في المسئلة الموحدة كالتوابع كالتوابع  
والتوابع في المسئلة كالتوابع كالتوابع كالتوابع  
في الموحدة وانما في التوابع مطلقا فصورها  
في التوابع او بعضها مطلقا في بعضها غير  
معين كقولنا قد يكون اذا كان التوابع كالتوابع  
التوابع كالتوابع كالتوابع كالتوابع كالتوابع  
كالتوابع كالتوابع كالتوابع كالتوابع كالتوابع  
كالتوابع كالتوابع كالتوابع كالتوابع كالتوابع  
ان حق اليوم فالتوابع كالتوابع كالتوابع كالتوابع  
المعظم على جميع تقادير المقدم كالتوابع كالتوابع  
ليست هي ان الكلية والبعضة مطلقا كالتوابع كالتوابع  
فمادة كالتوابع كالتوابع كالتوابع كالتوابع كالتوابع  
حيوانا فالاملاى قبل كالتوابع كالتوابع كالتوابع

سواء كان بعضه من غير كالتوابع كالتوابع

والأفعلة وطرفاء السوية في الاستقضية حلت

الاستقضية والأفعال على ما حلت  
قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود فان طرفها والشمس طالعة والنهار  
موجود فثبت حلت او فصلت  
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
فكلما لم يكن النهار موجود لم يكن الشمس  
طالعة فان طرفها ومما قولنا كلما  
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
فقولنا كلما لم يكن النهار موجود  
لم يكن الشمس طالعة فثبت حلت  
او فصلت ان كقولنا كلما  
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

بالح

او متصلا او منفصلا او مختلفا لا انهما  
بزيادة الاتصال والافتصال عن المقام

انما ان يكون العدد مستقما ومتساويا  
غير مستقما **قول** او مختلفا ان كان  
احدا الطرفين حلية والاخر متصلة والآخر  
حلية والاخر متصلة او احدهما متصلة  
والاخر متصلة فالاستقضية حلت  
استخراج ما تركنا من الامثلة **قول** عن  
الشمس امرى عن ان يصح عليها ويعمل الصدق  
والكذب مثلا قولنا الشمس طالعة من  
تأخر خبري محتمل الصدق والكذب لا ينفق  
بالقضية الاما اذا اخلت على ما اذا  
الاتصال مثلا وقلنا ان كانت الشمس طالعة  
لم يصح جذرا ان يكت عليه ولا يجوز

انما ان يكون العدد مستقما ومتساويا  
غير مستقما قول او مختلفا ان كان  
احدا الطرفين حلية والاخر متصلة والآخر  
حلية والاخر متصلة او احدهما متصلة  
والاخر متصلة فالاستقضية حلت  
استخراج ما تركنا من الامثلة قول عن  
الشمس امرى عن ان يصح عليها ويعمل الصدق  
والكذب مثلا قولنا الشمس طالعة من  
تأخر خبري محتمل الصدق والكذب لا ينفق  
بالقضية الاما اذا اخلت على ما اذا  
الاتصال مثلا وقلنا ان كانت الشمس طالعة  
لم يصح جذرا ان يكت عليه ولا يجوز



خيلاف القسيتين بحيث يلزم لقائه مو صدق كل  
 قاله من غير بعد التعميم من حيث قد يكون في بعض  
 والاصح من ذلك ان يبين نفسه ومعرفة القسيتين في بعض  
 الصدق والكذب احتمل ان يقع اليه في  
 مثالا فان لم يوجد **قول** اختلاف القسيتين  
 الما قيد بالقسيتين اما لان الشاخص لا يكون  
 المفردات على اوراق اما لان الكلام في شاخص  
**قول** الشاخص القسيتين لا يخرج بهذا  
 الفيد الاختلاف في الواقع في الموسمية والسالية  
 انما هو في ظاهرهما قد يمدحان معاد في بعض  
 المحيول انسان وجد في انسان فلا يمتنع  
 الشاخص من القسيتين **والله اعلم**  
 يلزم من ذلك ان كل من القسيتين صدق لا  
 ويخرج بهذا اختلاف الموسمية والاشياء  
 فانها قد يكونان معا في الاشياء والحيوان

كذبا كخبره بالعكس لا بد من اختلاف الكذب والكذب  
 ٥١ والمجوز والاشياء فيها  
 بانسان وكل حيوان انسان فلا يمتنع الشاخص  
 بين الكفيتين ايضا فقد طرأت القسيتين لو كانتا  
 محصورتين في جيبا منها في الكركا يصرح الله  
 به **قول** ولا بد من الاختلاف في سيرة  
 في الشاخص ان يكون احدي القسيتين حية و  
 الاخرى سالبة ضرورة ان الموجبين والكاذبات  
 لا يمتنع ان يقع في الصدق والكذب ثم ان كان  
 القسيتين محصورتين في جيبا منها في الكركا  
 كما مر ثم ان كانتا موجبتين جيبا منها في  
 المحيول فان الكفيتين فيكيدان معا يكونان كل  
 انسان كاذبا في القوة ولا شيء من الاشياء  
 بالضرورة والممكن ان لا يقع احدهما في

والشخصية ودية الممكنة العامة والملائمة  
 لأن سبب الضرر مع الضرر العام

المطابقة العامة والمشروطة العامة الحقيقية الممكنة  
والمعقبة العامة الحيدية ٥٢

سكونها على تلك الفروق وسلب كل فردية

هو عين المكان الطريق المقابل فقيص مرقوق

الانجاب اماكن التلب لغير فروق التلب

امكان الاجتهاد في تقييد الذوات هو سلب

والله اعلم

تروم دوام الإيجاب لروم فعلية السلب

٥٥ امر السلي بنوعه فعليه الاموال المملوكة

الولاية تسبغ من مع القرية المطلقة والمطلقة

العامّة لأمر القبط القائمة المطلقة ولما

المركب القوي بما القوي وهو اللؤلؤ المعروف

محصول خبر من القضايا المتعارفة والواقعية

الرائحة والطاقة العامة ثم الحركات

مسجد الامام علي بن ابي طالب عليه السلام في مدينة بغداد

ما كرم كل انسان كرامة لا مكان ولا شيء من

الامان كاتب الامكان والاعادتها

أي ويستلزم في التناقص اعتماد القيمة على ما

الامور التي قد افكرت في فعلها

وقد ضبطوا ما في الكتاب في أمور ثمانية قالوا اللهم

وشرح في بيان ما تضمنه من فوائد

وحدت موضوعات و مسائل و محلات و محلات

شم و اما فد جبر و ک

والتحقق الفوري بالحدود

اربعین کل فی رفعہ فقیہا تصبہ لقی

حكمه خيراً بعدة الإيجاب في السلب هو



واللهية المفهوم المرددين بفيض الحقائق لكن الخيرية  
بالنسبة الى كل فرد فرد ٥٣

الحقيقة المكتبة الى المشرقة العامة كتبت  
المكتبة العامة الى المشرقة فان الحقيقة  
المكتبة هي التي حكم فيها بسلب الفروق الوصفية  
اي الفروق ما دام الوصف من الجانب  
فيكون نقصا محليا حكم فيه بفروق  
الجانب الخالف بحسب الوصف فقولنا كل  
كتاب محرك الاصابع ما دام كتابا نقصه  
ليس بعن الكتاب محرك الاصابع حين  
كان لا مكان ونسبة الحقيقة المطلقة  
وهي قضية حكم فيها بعلية التبيين  
انصاف ذات الموضوع بالوصف الحيواني  
الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة

لذلك

الاولانية وذلك لان الحكم في العرفية العامة  
التي ما دام ان الموضوع متصف بالوصف  
ففيها الصريح هو سلب ذلك الدور وبارونه  
وقوع الظاهر المقابل في اوقات الوصف العلوي  
مع الحقيقة المطلقة الخاصة بفيض الكيف  
نقصا واما بالادراك كاتب محرك الاصابع  
ما دام كتابا فليس بعض الكتاب بمحرك الاضافي  
حين هو كاتبا لعدم المصير بغير بيان  
الوقت والمنشئ المنطقية من البسيط الاول  
بذلك من قياسات من مباحث الحكم في الآ  
بخلاف باقي البسيط فاما في ذلك  
لا علمت ان بعض كل شيء رفعه وعلما

وانما الحقيقة بفيض  
الكلية هي التي حكم فيها  
بالنسبة الى المشرقة فان  
الحقيقة المكتبة هي التي حكم  
فيها بسلب الفروق الوصفية  
اي الفروق ما دام الوصف من  
الجانب فيكون نقصا محليا  
حكم فيه بفروق الجانب  
الخالف بحسب الوصف فقولنا  
كل كتاب محرك الاصابع ما  
دام كتابا نقصه ليس بعن  
الكتاب محرك الاصابع حين  
كان لا مكان ونسبة الحقيقة  
المطلقة وهي قضية حكم فيها  
بعلية التبيين انصاف ذات  
الموضوع بالوصف الحيواني  
الى العرفية العامة كنسبة  
المطلقة العامة

المركبات انما يكون من غير احد جزئية لا على العمى على  
 سبيل من الخلق والحوادث ان يكون من غير كل جزئية  
 فبقية القضية المركبة بقية احد جزئية على  
 سبيل من الخلق بقية قولنا كل كاتب متحرك انما  
 بالقرينة ما امر كاتب لا دائما اي لا شيء من انما  
 متحرك الاصابع بالفعل قضية مستقلة لغة  
 فلو لم يكن قولنا انما ليس متحركا  
 بالامكان حين هو كاتب واما بعض الخليل  
 متحرك الاصابع وانما وانت متحرك بعد انما  
 على جوارح المركبات ونفاد السابغ يمكن  
 من استخراج التعاليل **قوله** ولكن في الجزئية  
 بالنسبة الى كل فرد فرد بمعنى لا يكون في انفسهم

ع

عكس المسوق في القضية مع بقاء الصدق والكشف  
 والموجبة انما تنكسر جزئية لجواز عموم المحمول او الثاني  
 القضية المركبة الجزئية الترددية تنقسم على  
 واما الخليلان او قد يكون المركبة تكونا بعض  
 الحيوان انسان بالفعل لا دائما ويكون كل متحرك  
 جزئيا ايده وهو قولنا لا شيء من الحيوان انسان  
 دائما وقولنا كل حيوان انسان دائما وح واريق  
 اخذ بقية المركبة الجزئية ان يوضع افرادها  
 كلها امره ان يخصص الجزئية هي الكلية ثمرة  
 من بعض الجزئيات بالنسبة الى كل واحد من تلك  
 الامثلة ويق في المثال المذكور كل حيوان فانما  
 دائما او ليس انسانا انما يقصد في القضية هو  
 قضية كلية مودة المحمول فقوله الى كل فرد  
 من افراد الموضوع **قوله** بل في القضية سواء كان

٥٤



المقدمان هما الموضوع والمجول والمقدم <sup>ال</sup>  
 وانظر ان العكس كالبطلان على المعنى المصدري  
 المتكبر كالبطلان على القضية الحاصلة من  
 الشبهة كالبطلان على محال من قبل الملاك  
 المقتضى على المقهور والمخلوق على المخلوق **قوله**  
 مع بقا الصدق على ان الاصل لو فرض صدقه  
 لزم من صدقه صدق العكس لانه يجب  
 صدقهما الواقع **قوله** والكبر على ان كان  
 الاصل موجبة كالعكس موجبة وان كان  
 سابقا <sup>كان</sup> **قوله** انما تنعكس جزئية  
 يعنى ان الموجبة سواء كانت كلية نحو كل انسان  
 حيوان او جزئية نحو بعض الحيوان انسان انما

٥٥  
 والمتالبة الكلية تنعكس كلية والا لزم سلب الشئ  
 عن نفسه والجزئية لا تنعكس اصلا لانه عموم الموضوع او <sup>المقتضى</sup>  
 تنعكس الى الموجبة الجزئية لا الى الموجبة الكلية  
 صدق الموجبة الجزئية فظاظة في انه اذا صدق  
 المجول على ما صدق عليه الموضوع فلا او بعضا  
 صادق الموضوع والمجول على ما لا يصدق  
 المجول على ايراد الموضوع في الجملة واما عند  
 صدق الكلية فلا ان المجول في القضية الكلية  
 فلا يكون محرم من الموضوع فلو عكست القضية  
 صار الموضوع <sup>محرم</sup> ويصح صدق الانحصار  
 على انهما فالعكس الاو مر الصدق في جميع الجوانب  
 هو الموجبة الجزئية هذا هو اليقيني في الحقيقة  
 وحس عليها الحال في التجليات فتراه الجوانب  
 عموم او اخص او كلي او شلي من الجوانب المذكورة

شأنه صدق بعض الحيوان بالانسان ولا يصدق بعض  
الانسان ليس حيوانا **قوله** والمقدم مثلا يصدق قد  
لا يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ولا  
يصدق فلهذا لا يكون اذا كان الشيء انسانا كان  
انسانا حيوانا **قوله** واما بحجة يعنى ان ما  
هو بينا انعكاس فضايا بحسب الكم والكيف  
واما بحجة الخ قوله الدائم اى الضرورة  
والدائمة مثلا كلما صدق قولنا بالضرورة اذ  
واما كل انسان حيوانا صدق قولنا بعض الحيوان  
انسانا بالفعل **جواب** هو حيوانا والاميد ونقصه  
وهو قولنا اذا ما لا شيء من الحيوان بانسانا مادام  
حيوانا فهو مع الاصل ينتج لا شيء من الانسان بانسانا  
بالضرورة **قوله** دائما **قوله** والعام اى المشروطة  
العامية والعرفية العامة مثلا اذا صدق با  
بالضرورة او بالذات **قوله** كل كاتب متحرك اى شاع  
مادام كاتبيا صدق بعض متحرك الاما **قوله** كاتب

وانما الجواب قبله في كلامه **قوله** والاول  
سليما لشيء عن نفسه تعينه ان يقال كما صدق  
قولنا لا شيء من الانسان يخرج صدق لا شيء  
من حيوانا وانما الصدق في نفسه وهو  
بعض الحيوان لا يخرج مع الاصل ويقول  
بعض الحيوان لا شيء من الانسان يخرج ينتج  
الجواب ليس هو وهو سلب الشيء عن نفسه فهذا  
الحال مستلزام وهو نفس العكس لان الاصل  
صادق والهيئة مستحقة تكون بعض متحرك  
بالا فليكون العكس حقا وهو المطلق **قوله**  
تجاوز عموم الموضوع وجب يصح سلب لا شيء  
من بعض الامر لكن لا يصح سلب لا شيء من بعض



في الحاشية والواجب في الحاشية  
والوقت والوجود

بالفعلين هو محرك الاصابع والاصابع  
تقتضيه وهو انما لا يتحرك الا بالاصابع  
بكتاب ما دام كتابا يتحرك الاصابع وهو مع  
الامل فيقولنا بالضرورة او بالعدم  
لا تتحرك من الكتاب به كتاب ما دام كما  
كتابا ما خلف ضرر والخاصات  
اي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة  
تتضمن الحاشية مطلقه مقيدة  
بالادوام اما انما سقما الى  
في الحاشية مطلقه فلا تملكها  
ر

انما

مطلقه العامة مطلقه عامة ولا عكس للمكتسب من الحاشية  
تتضمن الدائمتان دائمة والعامة عكس عامة والخاصة

87

انما انما كسما الى الحاشية المطلقة فلا تملكها  
الخاصات صدقية العامة وتلك ان كل صدق  
العامة صدق في عكسها الحاشية المطلقة  
الادوار امرضات مدونة المدلول لم يصدق  
تقتضيه وتضمنها التفسير الى الجزاء من الا  
تتبع حجة وتفسير التفسير الى الجزاء من الاصل  
تتبع حجة الى ان التفسير مثلا كذا صدق والحق  
او بالمدى امر كل كتاب محرك الاصابع ما دام كتابا  
لا وانما صدق في العكس من محرك الاصابع كما  
بالفعلين هو محرك الاصابع لا وانما صدق  
الجزء الثاني الى الاول او معناه ليس من ضرر  
الاصابع كتابا بالمدلول فلا تملكها لمدى صدق مقيدة

ما صدق في الجزاء  
فقد مر

الحسن تمكيد بكلامه صدق منه الى المطلقة فانه في  
لو صدق كل ج ب - بعد الجاهات الحسن لصدا  
بعض ج ب - الفعل والصدق نصه وهو  
لاشئ من ج ب - دائما وهو مع الاصل فيج  
من ج ب - **فصل** ولا عكس العكس  
اعلم ان صدق وصف الموضوع على انه في الشئ  
المتصور في العالم بالامكان عند الفاعل في  
بالفعل عند الشئ نعم كل ج ب بالامكان  
راى الفاعل هو ان كل ما صدق عليه ج ب  
صدق عليه ج ب بالامكان ويلزمه العكس  
وهو ان من ما صدق عليه ج ب بالامكان  
عليه ج ب بالامكان وعل راي الشيخ نعم كل

وهو قولنا كل متحرك الاصل متحرك والاصابع ثابتة  
مع الحركات من الاصل وتقول كل متحرك الاصل  
ثابتة وايضا من الاصل وتقول كل متحرك الاصل  
ثابتة ايضا وكل ثابت متحرك الاصل متحرك ايضا  
يخرج كل متحرك الاصل متحرك الاصل متحرك وايضا  
تنتهي الحركات من الاصل وتقول كل متحرك  
الاصابع ثابتة ايضا لان من الكلمات المتحركة  
بالاصابع يخرج لان من متحرك الاصل متحرك ايضا  
بالفعل وهكذا في النتيجة السابقة فليروا  
صدق تبيين الادوار العكس ايضا في  
الاصابع والاصابع في الادوار متحركة ايضا  
والخطوة الواحدة مطلقة عامة في هذه الحالة



عقبة لا داعية في بعض البياض الكلا في تقييد لعاس  
مع الاصل

ج ب بالامكان هو ان كل ما صدق عليه ج  
بالفعل صدق عليه ب بالامكان ويكون عليه  
على اسلوب الشيخ هو ان بعض ما صدق عليه ج  
بالفعل صدق عليه ج بالامكان ولا شك  
انه لا يرد من هذا الاصل صدق العكس مثلا  
اذا قلنا ان موكب زيد بالفعل فصدق في العرف  
صدق كل حمار بالفعل موكب زيد بالامكان  
ولم يصدق عكسه وهو ان بعض موكب زيد  
بالفعل حمار بالامكان فالصدق اختار على  
الشيخ اذ هو المتبادر في العرف واللفظ حكاه الله  
لا عكس الممكنين **قوله** تنعكس التامات  
داخلة في الفريضة المطلقة والداخلة المطلقة

بعض ما صدق عليه ج

بعض ما صدق عليه ج

نتج المحال لا عكس الممات بالنقص  
عكس التقييد

تنعكس وانما مطلقا مثلا اذ صدق قولنا لا شيء  
من الانسان يخرج بالغاد بالصدق لا شيء يخرج  
بالساعة اثمنا والاصدق في قصده هو بعض  
الانسان بالفعل وهو مع الاصل يخرج بعض  
ليس يخرج وانما هو **قوله** والعامة عريضة  
اي المشروطة العامة والعريضة العامة تنعكس  
عريضة عامة مثلا اذ صدق بالغاد بالصدق لا شيء  
من الكاتب يساكن الاضامع ساكن ام كاتب صدق  
بالدوام لا شيء من الكاتب الاضامع ساكن ام كاتب  
الاضامع ولا يصدق في قصده وهو قولنا بعض  
ساكن الاضامع كاتب حين هو ساكن الاضامع  
مع الاصل يخرج بعض ساكن الاضامع ليس ساكنا

عت **قول** والخاصة برفقة الخالق الموقوفة  
 القاسية الموجبة القاسية متعكسان الى غير مبدئية  
 سالبة كلية مصادرة بالادوار وفي البعض وهو ان  
 الموطقة مارة موجبة جوية فعول الاصدق بما  
 الاصابع **قول** وهو قوله لا تنسوا ان السائر في العالم  
 الاصابع كاتبا لا اذ اصدق لا تنسوا ان السائر في العالم  
 ما اذ لم يترك الا انما في البعض اي بعض السائر في  
 انما اصدق في جمل الاول فلهذا من سائر واما  
 الجز الثاني فلهذا لو اصدق اصدق في نفسه وهو  
 لا تنسوا ان السائر في العالم او هذا من السائر في العالم  
 وهو ان كل كاتبا لا تنسوا ان السائر في العالم  
 السائر في العالم او هذا من السائر في العالم

يكذب في مثاله هذا كل ساكن كاتبا لغيره  
 قولنا بعض السائر ليس يكاتب دائما كالاتي  
 قال الله السائر ذلك ان لا دورا له السائر  
 كاتبا وهو لا يستعكس الا جزئية وفيه ما لم يترك  
 انعكاس المجموع الى المجموع منوطا بان انعكاس  
 الاجزاء الى الاجزاء كما يشهد بذلك ملاحظة  
 انعكاس الموجبات الموجبة على ما مر فان انعكاس  
 الموجبات متعكسان الى الجزئية الا انما مع  
 انما انما السائر في العالم وهو الملاحظة العامة  
 لا انعكاسها فندرج **قول** يتبع الحال في العالم  
 انما ان يكون ما يشاء من الاصل او من العكس  
 او من جهة ما بينهما لكن انما انما من السائر



فالثالث هو الشكل الاول المعلوم وحده وانما حده  
 فتبين ان الذي يكون النقيض اطلاقا يكون العكس حتما  
 ولا عكس للوافق اي السواء الباقي وهو  
 سبع الوقية المطلقة والشرطية والظنية  
 العامة والممكنة العامة من اسباط الوقية  
 والوجودية والمكنة الخاصة من المركبات  
**قوله** بالمتقار اي بدليل التناقض في مادة  
 ان يكون الاصل في مادة بدون العكس وهو ان  
 ان العكس لا يلزم لهذا الاصل وبيان التناقض  
 انما بالنقض او هو الوقية قد يصدق بدون العكس  
 فانه يصدق لا حتم من القوم تصديق وهذا القوم  
 لا ايجاز مع كون بعض القوم ليس بهما الامكان

هذا هو المطلوب  
 في جواب السؤال  
 الثالث في  
 بيان  
 صحة  
 القول  
 في  
 ان  
 العكس  
 لا  
 يلزم  
 لهذا  
 الاصل

شديد تقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والديق وجعل  
 تحقير الثاني ولا مع مخالفة الكيفية وحكم الموجباً منقضا  
 حكم السوال

العام يصدق بغيره وهو كل شخص قد يصدق بالصدق  
 فتبين انك لا تكلف وعدم الانكشاف في انك لا تصح فتبين في  
 الامر لا العكس لا يلزم للخصبة على العكس الا ان كان  
 العكس لا يلزم الا في الامور لا في الامور لا في الامور  
 لا يلزم فيكون العكس لا يلزم الا في الامور لا في الامور  
 انك لا تكلفه من وانما اختار في العكس لوجوبه لانها  
 احسن من الحقيقة والمكنة العامة لانها احسن من سائر  
 التوسعات واذا المراد من الامور لا في الامور لا في الامور  
 الاول بخلاف العكس **قوله** بتدليل تقيضي الطرفين  
 اي بتدليل تقيضي الجزاء الاول من الاصل جزاء الثاني  
 من العكس وتبين جزاء الثاني جزاء ولا **قوله** مع  
 بقاء الصدق اعني ان الاصل صادق لان العكس لا

المستوفى بالعكس والبيان البيان في التقصير المقص  
وقد بين انعكاس الحقيقتين في الوجبة الحقة ضحفا

الرسالة الثانية

ومع هذا الكذا في الأصل موجباً كان العكس  
موجباً أو كذا ما كان سلباً مثلاً قولنا كل  
متكسر يقبل التقصير إلى قولنا كل ما ليس به  
وهذا طريقة المذمومة ولما كانت شروطين في قولنا  
عكس الشيء موجباً في بعض النسخ انما في الاول  
انما القول الثاني مع محالة الكفاية في الاول  
موجباً كان العكس سلباً وبالعكس وبغير هذا  
الصدق كما في بعض النسخ متعكس قولنا كل  
ما ليس به كذا والصدق يخرج بقوله في قولنا  
انما العلم به فليس له انما في قولنا الصدق في قولنا  
الشارع لولم ساء بقا في بعض النسخ في قولنا  
الصدق في قولنا  
على اعتبار ما بيننا وبين الله في قولنا  
في قولنا

في قولنا

اعز الوقيين والوجود بين والمحتمل  
العام لا تنعكس اليواقى تنعكس على ما سبق

المطفيين والوقتين



تساوي في التوازي العكس المستوي **قول** هو  
 العكس من قولنا انما هو مستوي  
 المستوي فكان ان الموجه في المستوي العكس  
 جزئية له لان السالبة من مستوي العكس  
 ان يكون نفس الموجه في السالبة انما هو  
 ولا يجوز سلب القيد الا فيكون مرفوعا  
 يصح لا شيء من الانسان والحيوان ولا يصح تنقي  
 من الحيوان ولا انسان لصدق بعض الحيوان  
 كالقيد وكذلك حسب الجملة لقائمان وصدق  
 تنكير جملة مطلقة والخاصة من جملة مطلقة  
 والوقفية والوجودية من المطلقة العامة  
 مطلقة عامة ولا تنكر المستوي في قياس الموجبات

ومن السالبة الجزئية من العرفية الخاصة بالافتراد  
 القياس قولنا موقوف فقياسا يلزمه لذاته

في المستوي **قول** والبيان البيان يعني ان كان الحكم  
 المنفرد في الحكم المستوي كان مثبتا بالتحلف كذا  
 منهما **قول** والشخص القليل مادة التحلف  
 مادة التحلف ثمة **قول** بوقودين انعكاس الحكم  
 الى اثبات ان انعكاس الخاصيتين من السالبة  
 الجزئية في العكس المستوي الى العرفية الخاصة  
 ان يقال متى صدق بالضرورة او بالضرورة  
 لا يلزم ما دام مرجح لا انما اى بعض  
 كاشف لما كان  
 بالعلم صدق بعض ما ليس به مادام مرجح لا انما  
 اى مرجح من العلم وذلك لبليل الاثر المرجح  
 ان يعرف ذات الموضوع اى بعضه وقدره  
 بذكره او امره الاصل في العلم بالصدق والعرفية  
 بالعلم والصدق بعضه

والبيان البيان يعني ان كان الحكم  
 المنفرد في الحكم المستوي كان مثبتا بالتحلف كذا  
 منهما **قول** والشخص القليل مادة التحلف  
 مادة التحلف ثمة **قول** بوقودين انعكاس الحكم  
 الى اثبات ان انعكاس الخاصيتين من السالبة  
 الجزئية في العكس المستوي الى العرفية الخاصة  
 ان يقال متى صدق بالضرورة او بالضرورة  
 لا يلزم ما دام مرجح لا انما اى بعض  
 كاشف لما كان  
 بالعلم صدق بعض ما ليس به مادام مرجح لا انما  
 اى مرجح من العلم وذلك لبليل الاثر المرجح  
 ان يعرف ذات الموضوع اى بعضه وقدره  
 بذكره او امره الاصل في العلم بالصدق والعرفية  
 بالعلم والصدق بعضه

قولنا ان كان ملكا كونه اعمادته وحيثما ناسبتنا في  
 انما هو على ما

على ان كان الفعل على ما هو الصحيح تصديق بعض  
 من الفعل وهو لا دورا العكس غير ممكن  
 ما لم يرب واما ان كان في بعض اوقات كونه  
 به فيكون في بعض اوقات كونه لان الوصفين  
 ان كان في ذات حيث كل واحد منهما في ذات  
 الاخر في الحد واما ان كان حكم الاصل انه ليس به  
 ما لم يرب في صدقات بعض في احوال غير  
 ما لم يرب وهو انه لا قول من العكس فيكون  
 العكس في كونه فانه في احوال العكس في احوال  
 من الموجبة للثبوت في حكم او العكس في القاسم  
 فهو ان يقال ان اصدق في غير به ما لم يرب  
 فيما ان ليس به في الفعل تصديق بعض ليس به

التقريب

لا انما اي ليس بعض

لا انما اي ليس بعض ما لم يرب  
 بالفعل في ذلك لا بالافتراض وهو ان يرب  
 ذات الموضوع اعني بعض في صدق با  
 الفعل على مذهب الشيخ وهو التحقيق و  
 ليس به بالفعل عكس لا لفظ الاصل تصديق  
 بعض ما ليس به ج بالفعل وهو ملزم  
 للادغام العكس لان الاثبات يلزم في الشيء  
 ثم نقول ان ليس ج ما لم يرب ليس به والا  
 في بعض اوقات كونه ليس به فيكون  
 ليس به في بعض اوقات كونه ج كما مر و  
 قد كان حكم الاصل انه ب ما لم يرب ج خف  
 في صدقات بعض ما ليس به وهو  
 ليس ج ما لم يرب ليس به وهو الحكم الا



والا فاقترأ الى محلي او بشرطى وموضوع المطلوب من الحمل

من العكس فيثبت العكس بكونه جزمية قاطبة  
القياس قوله اى مركب وهو اعلم من المؤلف  
اذ قد اعتبرنا المؤلف المناسب بين اجزائه  
لاننا ماخوذة من الالفة متخرج بذلك الشريف  
المحقق في مائته للثانية قد ذكر المؤلف بعد  
القولين قيل اى الجاهل بعد العام وهو متعلق  
في التعريفات في اعتبار التاليف بعد التركيب  
اشارة الى اعتبار الجزء المتصور في الجزئية فالقول  
يشتمل المركبات التامة وغيرها كلها وقوله  
مؤلف من قضايا ما فصح ما ليس كذلك كما  
المركبات الغير التامة والفضية الواحدة  
المستلزمة لعكسها او عكس تقييدها اما  
البيضة فمما وانما مركبة كان المتبارك من القضايا  
القضايا الاربعة والجزء الثاني من المركبة ليس كذلك

لكن

يبنى اصغر وحمله البر والمثلث اوسط وما فيه الاصغر الصغرى  
والا كبر الكبرية الا اوسط اما محمول الصغرى وموضوع

كذلك لان الشاهد من القضايا ما بعد في غير محله  
متخذة وهو له يلزمه متخرج الاستقراء والتقدير  
اذ لا يلزم من هذا شئ اخر يحصل منهما القسوس  
لاننا متخرج ما يلزم منه في القضايا اوسط مقدمتها  
في مساواتها مساو وبه سابع  
قوله يلزم من ذلك ان اسأل في تلك الحالة  
بالوسط مقدمتها خارجة عن ان القضايا  
الاربعة مساو وقياسها مساو مع هذه  
الاربعة جميع المركبات اى اى بها ليس في العلم  
الوسيلة الثالث ما عرفت لك والقضايا الاخر الاربعة  
من القياس يسمى بتقييدها ومطلوبها وان كان  
اى القول الاخر الذي هو التقييد والمراعاة

المراء  
 طرفه المحكوم عليه وبه وبهسته الترتيب الواقع  
 بين ما فيه سواء تحقق في ضمن الابعاد السلب  
 فانه قد يكون المذكور في الاستشاق في نفس الشيء  
 كقولنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس حيوانا  
 يتبع ان هذا ليس انسانا والمذكور في النفا من هذا  
 اسما له وقد يكون المذكور في غير الشيء كقولنا  
 في المثال المذكور ان كان انسانا يتبع هذا حيوانا  
 قوله فاستشاق الاستشاق له على كلمة الاستشاق  
 اممكن قوله والاى ان لم يكن القول الامر  
 مفكوكا في القياس بمادته وبهسته وذلك ان  
 يكون مذكورا بما قد لا بهسته اذ لا تعقل وجود  
 الهيئة بدون المادة وكذا لا يعقل ان لا يتقل

قوله

على من من اجزاء النتيجة المشاوية والصورية  
 هذا بطلانه لو حذر في قوله بما قد لا كان اولى  
 قوله فاقترأ في الاقتران حدود المطلوب  
 فيمدح في الاصغر والاكبر والوسط قوله  
 حتى اى القياس الاقتراني يقسم الى قسمين  
 وشرطي لانه ان كان مركبا من الحليات العرفية  
 فغلى نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالحادث  
 حادث والافترطى سواه تركيب من الشرطيات  
 العرفية نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار  
 موجود وكلما كانت النجوم موجودة فالعالم  
 مضي او تركيب من الحلية والشرطية نحو كلما  
 هذا الشيء انسانا كان حيوانا وكل حيوان

انما  
 قد يكون  
 انما

نكلا كانت الشمس طالعة  
 فالعالم موجود



فما الشك الاقوال وحقولها فالله او موضوعها فالثالث

فكما كان هذا الشيء اسما كان جمعا له فكذا  
الجسم من الاقتران الى اعلى يكونه ابط من الشرايط  
من اعلى الى من الاقتران الى اعلى  
يسمى اصغر فكون الموضوع في الفناء اصغر من الجوانب  
واقل افراده فيكون الجوانب اكبر واكثر افراد قوله  
والمشكك او وسط التوسط بين الطرفين  
وما فيه الاصغر الى المقدمة التي فيها الاصغر  
وتذكير الصغرى على هذا الوصول  
لاستغاله على الاصغر قوله الكبرى الى وما فيه  
الاكبر الكبرى لاستغاله على الاكبر  
الاول يسمى اول الاله استاجه يدعي استاج بوا  
عقري بوجه الاله فكون استاج بوا قد مر في العلم

وعكس الاول فالراج ويظهر في الاول ان الحيات الصغرى وفعلت  
مع كلمة الموجبات مع الموجبة الموجبات السالبيان

قوله فالثاني لا يشترط الجمع الاول في اشرف  
بالصغرى والاشرف  
في الكيف  
٦٧  
المقدمين اعني الصغرى فالثالث لا يشترط الجمع  
قوله  
الاول في انصحن المقدمين اعني الكبرى قوله  
فقال اربع كونها في غاية البعد عن الاول قوله تعالى  
تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر وذلك لان  
الحكم في الكبرى اعجاب لان اوسطها انما هو على  
ما ثبت له الاوسطا لتعاليها على مذمب الشئ  
ظهوره في الصغرى بان الاصغر ثبت له الاول  
بالقول بل هو يتعدى الحكم من الاوسط الى الا  
قوله مع طية الكبرى يلزم انما ج الاصر  
في الاوسط فيلزم من الحكم على الاوسط الحكم  
على الاصغر وذلك لان الاوسط هو ما يحول على

على الاصغر ويجوز ان يكون المحمول انعم من الموضوع هو  
حكم في الكبرى من ضمن الاوسط لاستمدان يكون الاصغر  
سند صحيح في ذلك البعض فلا يلزم من الحكم على ذلك البعض  
الحكم على الاصغر كالمسألة في قولك كل انسان حيوان  
وبعض الحيوان قرص **قوله** ينتج الموجبان الظاهر  
والجزئية واللامرئية لقابلية اي اثر هذا الشرط  
ان ينتج الصغرى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية  
مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبين في الاول يكون  
النتيجة موجبة كلية في الثاني موجبة جزئية  
وان ينتج الصغرى الموجبان مع السالبة الكلية  
الكبرى والسالبين الكلية والجزئية على ما سبق  
ولمسألة الكل واحدة **قوله** الموجبين أي

78  
الكلية والجزئية **قوله** والسالب أي ينتج الكلية  
والجزئية **قوله** بالضرورة متعلق بقوله ينتج  
والمقصود الاستدلال ان شأنا هذا الشكل  
للمحمول ان لا يقع به شيء بخلاف نتائج  
الشكل لتأجيلها كما ينبغي **قوله** **تخصيها**  
وفي الثاني اختلافها الخ أي يشترط في هذا  
الشكل حسب الكمية اختلاف المقدارين  
في السلب والاحباب وذلك لأنه لو تأخر هذا  
الشكل من الموجبين يحصل الاختلاف وهو  
ان يكون الصادق في نتيجة القياس الايجاب  
ثان والسلب اخرى فانه لو قلنا كل انسان  
حيوان وكل طائر حيوان كان الخى الايجاب لو



وكيفية الكبرى مع دوام الصغرى والانعكاس سالبة الكبرى كون الممكنة مع الضرورية أو كبرى مشروطة لينتج

الكليتان سالبة كلية والمختلفتان الكم أيضا سالبة ختية

٦٩

بالخلفا وعكس الكبرى  
أو الصغرى ثم الكبرى  
ثم النتيجة وفي الثاني

الحوان ليس ناطق كان الحق الإيجابي لو قلنا ليس  
الساهل ليس ناطق كان الحق السلب **فد** مع  
دوام الصغرى أي يشترط في هذا الشكل بحسب

الجمعة أمرنا الأول أحد الأمرين إما أن يستل

الدوام على الصغرى أي يكون دائمة أو ضرورة

وأما أن يكون الكبرى من القضايا الشائكة

سأبها لا من التسع التي لا تعكس حولها

و الثاني أنه أحد الأمرين وهو أن الممكنة لا

في هذا الشكل إلا مع الضرورية سواء كانت **قضية**

مطلوبة وكبرى مع كبرى مشروطة عامة أو خاصة

وسأبها أن الممكنة أن كانت صغرى كانت الكبرى **مطلوبة**

أو مشروطة عامة أو خاصة وأما كبرى كانت الصغرى

بدون <sup>الكبرى</sup> الإيجابي بقولنا كل من حيوان كائن

السلب وكذا الحال لو قال من الشائكة

قولنا لا شيء من الإنسان مجر ولا شيء من الشائكة

بجواز الحق لا يجزأ لو قلنا لا شيء من الغريب

كان الحق السلب الاختلاف دليل على امتناع

فإن النتيجة هي القول الآخر الذي يلزم من المقد

فلو كان الأمر من المتقدمين الموجبة لما كان

الحق في بعض المواد هو السالبة ولو كان الأمر

منها السالبة لما صدق في بعض المواد التي

**قوله** وكلية الكبرى أنها مشروطة في الشكل

حسب الكلية الكبرى أو عند صحتها

الاختلاف كقولنا كل إنسان ناطق وبعض

هذا القولان والآخران  
كثيرا لما ذكرنا من أن  
المعنى هو ذاته

منه ووجه جزئية كبرى

الاشكال والتمثيل لا يستلزم هذا التمسك

التي هي الكلية ان القوي بالمتابعة في هذا

التي هي حاصلة من ضرب الكبري بالكلية

في القوي بين السالبيين الجزئية والكلية

الكبري الكلية السالبة في القوي بين الموجبين

والقوي الاول هو المركب من كليتين والقوي

موجبة هو كبري ولا شيء من ا ب والقوي

السالب هو المركب من كليتين والقوي سالبة

علاشي من ك ب وكل ا ب والنتيجة فيما

سالبة كلية علاشي من ك ب ا وشار اليهما

المصنفين لنتج الطينان سالبة كلية القوي

منه ووجه جزئية كبرى

الثالث هو المركب من قوي موجبة جزئية كبرى

كلية سالبة هو بعض ك ب ولا شيء من ا ب

والقوي الرابع هو المركب من قوي جزئية كبرى

وكبري كلية موجبة هو بعض ك ب ولا شيء من ا ب

ا ب والنتيجة فيما سالبة جزئية هو بعض

ك ب ا واليها اشار المصنف بقوله والمختلطة

في القوي ا ب اي كما انهما مختلفتان في الكبري

بناء على ما سبق في الشرايط سالبة جزئية

قوله بالخلف يعني دليل انتاج

لما بين التجتين امور الاول الخلف وهو

التي هي سالبة الكلية والكلية

التي هي بعض النتيجة لا يجيبه قوي كبرى

النقاس الكلية كبرى لنتج من الشكل الاول

منه ووجه جزئية كبرى



ما ياتي في الصغرى وهذا احد في القربا لا ينعكسها

والثاني عكس الكبرى الى الشكل الاول ليصح التوجه

للاصلية وذلك انما يجري في القربا الاول والثالث

لان كلاهما سالية كلية تنعكس كغيرها ولا ينعكس

فكبرهما موجبة كلية لا تنعكس الا موجبة كغيرها

لا يصلح لكبرية الشكل الاول صغرى مما

ايضا سالية لا يصلح صغرى للشكل الاول والثالث

ان ينعكس الصغرى فيصير شكلا ابعاء عكس

الترتيب يعني جعل عكس الصغرى كبرى والكبرى

صغرى كلاهما لا يفتح فيكون عكس الى التوجه الاول

وذلك انما يصور بها يكون عكس الصغرى كلية

لوصول الكبرى الى الشكل الاول وهذا انما هو في

هذا هو الشكل الاول وهو الذي لا ينعكس

هذا هو الشكل الثاني وهو الذي لا ينعكس

هذا هو الشكل الثالث وهو الذي لا ينعكس

اجاب الصغرى ومعليتها مع كلية احد في الصغرى

مع الموجبة الكلية او بالعكس موجبة خيثة ومع الثاني

الثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

والثاني ان صغرا سالية كلية تنعكس كغيرها

کلیه کبری و المصنفین اشارت بقوله اینجاء الوجوب

ابو صغرى الموجبة الكلمة والجريمة مع الموجبة الكلمة

امى الكبري الثالث على الثاني اعني التركيب من موجبه

کلیتاً موجب حزن و کبری و الیہ اشارت بولہ

او بالعكس فليس له ادراكك عكس الضمان المذكور

اذا ركبك الاول الا لا فاقم له واما النصبة

لا اشارة الى الذكر هو موجة كلته وسالبة

كان الذي هو من حق والكلية

2.  $K(1) = 11 - 11 = 0$   $\therefore 11 \neq 0$

...

أوجبنا مع السادة المحيية السادة السادة

كلية وساليد جريه تا ١٠٠٠ والكلية مع جريه

اي الموجبة الكلية مع القابلة الجزئية و

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

غير ان بعض الحكماء على ما لا اكبر فلا يلزم منه عدم الحكم

من الأكبر إلى الأصغر مثلا ميتدق بعض الحيوان (١٣)

وبعض الحيوان غرس ولا يصدق بعض الانسان

ليس **لنظيم الوحيات** الضرب **المتحدق**

الشكل حسب الشرايط المذكورة منه حاملة

تتم الصفوة والخدمة العامة

القصة الأولى - "الملك والفقير"

74

١٠٠٠

...  
...

ج. سبب و اسباب

وَيُحْيِي الْمَيِّتَ وَيُخْرِجُهُ مِنَ الْقُبُورِ

و باسمه الملك محمد بن عبد الله بن عبد العزيز

في سنة ١٢٩٠ هـ



او على الضم والبرى في ترتيبه كعكس النتيجة وفي الرابع  
ايضا مع كية الضم او اختلافها مع كية احديهما

اختلفت بعضا من اسام هذه القوي كقوة النتائج  
اما اختلفت وهو صان ان يوجد بعض النتيجة  
ويجعل الكلية كبرى وصغرى القياس لا يعبأ بها  
لينج من الشكل الاول ما ينال في الكبرى وهذا  
الشيء في القوي كلها واما بعكس الضم كبري جمع الى الشكل

الاول وذلك حيث يكون الكبرى كلية كافي الاول  
والثاني والرابع والخامس اما بعكس الكبرى  
ليصير شكلا رابعا فليس الاربعة ليرتد شكلا  
او لا يفتح نتيجة ثم بعكس هذه النتيجة فانه للطلو  
وذلك حيث يكون الكبرى موجبة ليعكس عكسه  
صغرى للشكل الاول ويكون الصغرى كلية  
ليصل كبري له كافي القريب الاول والثالث لا غير

القدرة

لينج الموجبة الكلية مع الرابع والموجبة مع التالفة الكلية  
والتاليان مع الموجبة الكلية وكيةتها مع الموجبة الجزئية

وفي الرابع شيئا اسحق هذه الشكل الرابع  
بحسب الكبر والكلية احد الامور انما ايجاب المقربين  
مع كلية الصغرى واما احدا والمقد متيقن الكلية  
مع كلية احديهما وذلك لانه لا احد حاروم  
انما كون المقد متيقن ما بينهما او موجب مع كون  
الصغرى جزئية او جزئية بمقتضى النتيجة على  
التقدير الثالثة يحصل اختلاف وهو في المقدم  
اما على الاول فانه الحق في قول لا شيء من الحيوانا  
ولا شيء من الناس عجم هو الايجاب ولوقنا ولا شيء  
من الفرس عجم ان الحق التل في انما على الاش  
لا شيء من الاربع بقر ليس  
فلاننا اذ قلنا بعض الحيوان او كلنا طي حيوان كان  
الحق الايجاب ولوقنا وكل فرس حيوان كان الحق

جزئية موجبة  
في مقابلة  
قابلة

الامور

انسان

التثنية في قولنا ان كان لفظ من لفظ في قولنا بعض الحيوان  
 لفظا او بعض الحيوان ليس حيوانا او لفظا  
 وبعض الحيوان ليس حيوانا لان لفظ الحيوان  
 بعض الالفاظ العرفية  
 بيان ان لفظ الحيوان لا يوجب اللفظ الا لفظا  
 بهذا الشكل كما لا يوجب من اللفظ ولا يوجب ايضا  
 لتأخر الاختلافات الحاصلة من الموجبات في  
 من الاشكال لاربع اطوار الكلام فيها قسمها  
 موكلا بالطلقات هذا الفن **قوله** لفظية  
 المنعقدة في هذا الشكل يجب احداث التباين  
 ثمانية حاصلة من ضم الصغرى الموجبة للكلية  
 مع الكليات الاربع والصغرى الموجبة للصغرى  
 مع الكبرى الثمانية الكلية وضم الصغرى من بعض

بعض الالفاظ العرفية  
 بعض الالفاظ العرفية  
 بعض الالفاظ العرفية

بالخلف او بعكس الترتيب ثم النتيجة او بعكس المقدمات وبالذات  
 الى الثاني بعكس الصغرى والثالث بعكس الكبرى وضابطة

التثنية الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية  
 وضم كلتيهما الى الصغرى الثمانية الكلية مع الكبرى  
 الموجبة الجزئية فالاولان من هذه الضروب هما  
 الثالث من وجهتين كلتيهما والاولان من وجهة  
 كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى يتجانس وجه  
 جزئية والباقي المشتقة على السلب مع سالبة  
 جزئية في جميعها الا ضرب واحد وهو المركب  
 من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية فانه  
 يقع سالبة كلية وفي صلبان المتصلة حيث  
 ان ما سوى الاولين من هذه الضروب يقع السلب  
 الجزئي وليس كذلك كاعتقدها ولو قدر لها موجبة  
 على جزئية لكان اولى والتفصيل فيما ان ضرب

٧٢





انقضاء من مختلفين <sup>في</sup> الكبري <sup>في</sup> كنية <sup>في</sup> الكبري <sup>في</sup> كنية <sup>في</sup> الكبري  
 قابلية الانعكاس كافي الثالث والرابع والخامس  
 والسادس ايضا ان انعكست السالبة الجزئية  
 لاغير **قوله** عكس الكبري ولاجزئي الاصل  
 يكون الصغري موجب والكبري قابلية الانعكاس  
 يكون الصغري وعكس الكبري كنية وهذا الاصل  
 لازم الاولين في هذا الشكل فتدبر وذلك  
 كافي الاول والثاني والرابع والخامس والسادس  
 ايضا ان انعكست السالبة الجزئي دون البواقي  
 من الضروب **قوله** وضابط الشرايط الخ  
 او الامر الذي اذا اعتقد في كل قياس انقضاء  
 حلوا كانت با ومشتقلا على الشرايط السابقة

قوله انه لا بد ان لا بد في انتاج القياس بعد  
 الامرين على سبيل منع الحلو **قوله** اما من غير  
 موضوعية الاوطا اي كنية قضية موضوعها الاول  
 كالكبري في الشكل الاول وكاحدى المقدمتين  
 الشكل الثالث وكالصغري في الضرب الاول والثاني  
 والثالث والرابع والسادس والثامن من الشكل الرابع  
**قوله** مع ملاقاته اي بان عمل الاوسط ايجابا على  
 الاصغر بالفعل كافي صغري الشكل الاول والثاني  
 الاصغر على الاوسط ايجابا بالفعل كافي صغري  
 الثالث وكافي صغري الضرب الاول والثاني والرابع  
 والسادس من الشكل الرابع ففي الكلام اشارة <sup>في</sup>  
 الى اشتراط ضمنية الصغري في هذا الضروب **قوله**



الموجهة على الاكبر اى اومع هذا الاوسط على الاكبر  
 لعلنا بان السلب سلبا على اعملى وانما التعليل هو الاكبر  
 وذلك كما ذكرى من قبل الاول والثاني والثالث والثاني  
 من الشكل الرابع فالضربان الاولان قد اندرجا  
 فى الاول كلاس على الترتيب الثاني فمما يلى على وجه التعليل  
 وجهتنا فى الاشياء الى شرائط المساج جميع مخرى  
 الشكل الاول والثالث وسبب مخرى من الشكل  
 الرابع ما حفظنا واعلم انه لم يقبل اول الاكبر اى مع  
 ملاقاته لا اكبر حتى يكون احص لان الملاقاتات بسط  
 الوضع والمحل كما تقدم على مخرى كون القياس المرشحة  
 هيئة الشكل الاول من ذكرى موجبة كل مع مخرى  
 سالبة متجا وبلز مخرى كون القياس المرشحة

شكل اول

الشكل الثالث من مخرى سالبة وكبرى موجبة مع  
 كلية احدى المقدمات متجا وقد اشبه ذلك ببعض  
 القول فاعرفه قول واتمام موعود موضوعية  
 الاكبر هذا هو الامر الثاني من الامرين الذين ذكرنا الا  
 انه لا بد فى انتاج القياس من اسودها وباحصه كلية  
 كبرى يكون الاكبر موضوعا فيها مع اختلاف المقدمات  
 فى الكيف وذلك كل فى جميع ضروب الشكل الثانى وكفى  
 القرب الثالث والرابع والخامس والسادس من الشكل  
 الرابع فقد اشغل القرب الثالث والرابع منه على  
 كلا الامرين ولذا حملنا الترتيب الاول على مسج القول  
 فقد اشبه الى جميع شرائط الشكل الاول والثالث كل  
 وكفى وجهتنا والمرابط الشكل الثانى والرابع

وكما لم يثبت شرطها الشكل الثاني بحسب التهمة فالتفت  
 للمصالح بما بعده مع متناهية الخ **مع** متناهية الخ  
 بمعنى ان القياس المنسحب للشكل على الامر الثاني معنى  
 عموم هو خصوصية الاكبر مع الاختصاص في الكبر اذا  
 وسط كان الاضيق بها ومحمول لا في كلتا مقدمية كافي الشكل  
 الثاني في لا بد في انتاجه من شرط ثالث وهو متافا  
 نسبة وصف الاوسط لغيره في القصر في المخرجين  
 الاكبر الموضوع في الكبرى نسبة وصف الاوسط الى  
 كذا ان الذي اذا لا يقع الموضوع في القصر ويعني لا بد  
 صغرى ان يكون النسبتان المذكورتان مكيفتين يكسرين  
 بحيث يتبع احصاء ما يتبع النسبتين الصدق في تقدير  
 شرطها في الاوسط في متناهية دارق وجود او عدمها

مستخرج

مع ما مر من ان الشكل الثاني بحسب التهمة يتحققها  
 يتحقق الاحتياج وانتفاعها يتحقق الاحتياج في المتناهي  
 دارق مع الشطين وجود اي كذا وجد الشطين  
 المذكور وان تحققت المتافاة للمذكور فانه اذا  
 اذا كانت الصغرى فما يصدق عليه الدور في الكبرى  
 اى قضية كانت من الموجبات ما عدا المكثرتين  
 فان لم يحكم على وجه سيجي فلا شك انه لا يكون  
 وصف الاوسط الخ انت الاضيق به وامر الاحتياج  
 مثلا ولا اقل من ان يكون نسبة وصف الاوسط  
 وصف الاكبر بفعليه النسبة ضرورة ان المطلقا  
 اعظم من تلك الكبريات والمطلقة العامة يتناولها  
 الاوسط عن انت الاكبر بالفعل واذا كان سلبا



من في الاكبر بالفعل كان مسلوبا عن وصفه بالفضل  
 قطعا ولا خفاء في المناقاة بين اوج الاحياء وفعلية  
 السلب واد اعتمد المناقاة بين شيئين وبين الاخر في  
 المناقاة عنه وبين الاخص بالضرورة وكذا اذا كانت  
 الكبرى ما تنعكس سالها والصغرى في قضية كانت  
 سحرا الممكنة لما اوضح يكون نسبة وصفه الى  
 الى وصف الاكبر في اوج الاحياء مثلا او بدونه  
 ولا خفاء في مناقاته مع ليه وصف الاوسط الى  
 ذات الاصغر بفعلية السلب واخص منها وكذا اذا  
 كانت الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية او مشروطة  
 اذح يكون نسبة وصف الاوسط الى انا الاصغر  
 لما كان الاحياء مثلا ونسبة وصف الاوسط الى <sup>صف</sup>

الاكبر ضرورة السلب اما في الكبرى المشروطة فقط  
 واما في الضرورية فلا ان المحول اذا كان مضمنا للثاني  
 ما دامت موجودة كان حيزا بالوصف بالاضيق  
 لان الذات لا تارة للوصف والمحول الاخر للثاني  
 الاخر لا يورده وكذا اذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى  
 ضرورية بمقتضى ما امر واما انفراد اثنان مع السلب  
 عدما الى كما استعمل احد الشرحين المذكورين من <sup>ممن</sup> <sup>تكون</sup> <sup>هم</sup>  
 المناقاة المذكورة فلا تارة اذا المراد ان الصغرى ما يصح  
 عليه الدوام لا الكبرى كما يعكس سالها لم يكن  
 في الصغريات لغير من المشروطة الخاصة ولا في  
 الكبرى ان اخص من الزمنية ولا مناقاة بين ضرورة  
 الاحياء مثلا بحسب الوصف لا انما وبين ضرورة

السلب في وقت من الأوقات لا يخلو ذلك الوقت غير  
 أوقات السلب العتوق وإذا انقضت لها فاقب  
 الاختصاص في وقت من ماضها أو ماضها في وقت  
 وكلها لا يمكن الكثرة في وقت واحد في وقت  
 كون الصغرى ممكنة كان اخترا الكليات الزائفة و  
 العرفية الخاصة والوقية والاستفادة بين الممكن  
 الإيجاب ودام السلب مادام الذات والاعتية  
 ومن دامت السلب محسباً في وقت لا يخلو لا يخلو  
 ولا يضر في السلب وقت معاً لا يخلو لا يخلو  
 إذا لم يكن الصغرى في وقت محقق يكون الكثرة  
 ممكنة كان اخترا الصغرى في المشرطة الخاصة أو  
 الدائمة والاستفادة بين الممكن الإيجاب في وقت

الشرح من لا فارقاً بين من متعلقين او منفصلين او حالية  
 ومصلحة او حالية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة و

السلب حسب الوصف لا يخلو لا يخلو لا يخلو لا يخلو  
 السلب لا يخلو لا يخلو لا يخلو لا يخلو لا يخلو لا يخلو  
 في كلها وفي تفصيلها

هذا الوجه مما تقدمت به يعني أنه الحليل والاعتية  
 من يشاء إلى سواه السلب وهو حسي ونعشم  
**قوله** من متعلقين كقولنا كذا كذا كذا كذا  
 طاعة في النهار مجزاً في العالم المسمى بجمع كل ما  
 التشرط في العالم المسمى **قوله** او منفصلين  
 كقولنا كذا ان يكون العدد زوجاً او ان يكون  
 زوجاً او انما ان يكون زوجاً او انما ان يكون زوجاً  
 الزوج او الزوج الزوج بفتح اما ان يكون العدد زوج  
 الزوج او يكون زوج الزوج او يكون زوج **قوله** او  
 حالية ومنفصلة هو هذا الشأن وكلها كان الشيء

في كل ما  
 في كل ما  
 في كل ما  
 في كل ما



انما كان جونا يجمع هذا جونا **قوله** اوصلية و  
 متصلة فهو هذا **قوله** كما انما انما يكون  
 العدد زوجا او يكون فرد ينتج هذا ان يكون زوجا  
 او فردا **قوله** او متصلة او متصلة غوكا كان ههنا  
 الشيء لثمة فهو عدد واما انما ان يكون العدد زوجا  
 فهو يكون فرد ينتج كلما كان هذا الشيء لثمة فاما ان يكون  
 زوجا اذ **قوله** **قوله** وسيعقد يعني لا بد من ثلاث لا  
 من اثنان المتقدمين في جز يكون هو الحد الاوسط  
 فاما ان يكون محكما عليه في كلنا المتقدمين او محكما  
 به في القنري ومحمودا عليه في الكبري او بالعكس  
 فاما انما هو الشكل ان ان الثاني هو الثالث والثالث  
 هو الاول والرابع هو الرابع وفي تفصيل الاشكال

او بالعكس

الاستثنائي ينتج من المتصلة وضع المقدم ورفع الثاني  
 وضع كانه اجمع ورفع كانه الحق وقد يخص باسم قياس الخلف  
 ما يقصد به اثبات الحق **قوله** ما يقصد به اثبات الحق  
 نصفيه ورجعه الى استثنائي واقتراني  
 الاربعة في تلك الامور الخمسة بحسب الشرايط  
 والقرب والاشباح طول لا يليق بالمحطرات لطيلة  
 من مطولات المتأخرين **قوله** الاستثنائي الثاني  
 الاستثنائي وهو الذي يكون النتيجة مدكورة  
 فيه بما ذكره وجهته واما ان يترك من مقدمة  
 شرطية ومقدمة حتمية ينتج فيها عين الحق  
 جري الشبهة او تحققة ينتج عين الاخرى القيمة  
 فالاستثنائي المتصور في استثنائي استثنائي **قوله**  
 وضع كل ورفع كل لكن المنتج منها في كل قسمين  
 وتبطل ما افهمه والمصعب ان الشبهة ان كان  
 متصلة ينتج منها الحصول وضع المقدم  
 ينتج وضع التالي لاستلزامه تحقيق الملل ومقتضى

اللازم وضع الثاني في موضع المقدم لا يستلزم  
 استقاء اللازم منها فاللزوم وانما وضع الثاني  
 فلا يتبع وضع المقدم ولا وضع المقدم يتبع وضع الثاني  
 بخلاف ان يكون اللازم في المقدم من حقيقة تحقق  
 اللزوم في الامس استقاء اللزوم استقاء هو قد  
 علمت من هذا ان المراد بالمنسقة في هذا الثاني  
 الكروية وفيه واعلم ايضا ان المراد بالمنسقة هنا  
 العنادية وان كانت الشبهة مستغنية فائدة  
 الجمع يتبع من وضع كل جزء في الآخر لا استماع  
 اجتماعهما ولا يتبع من وضع كل وضع الاخر لا يمتنع  
 امتناع الخلوة بينهما ومما علة الخلوة بالعكس انما  
 المستبعد على التخلل على وضع الجمع والخلوة على

٨٢  
 في الصور الا لا يجمع السامح الاربع **قوله** وضع الثاني  
 وضع الثاني هو الثاني هذا السامح ان كان جوا ان لا يكون  
 انسان فهو جوا ان لا يكون ليس جوا ان ليس انسان  
**قوله** والجمعية كقولنا انما ان يكون هذا الله  
 زوجا او في الاكثر زوج فليس يزوج لكنه في فليس  
 يزوج لكنه ليس يزوج فهو زوج لكنه ليس يزوج  
**قوله** كانه الجمع هو انما هذا شجر او شجرة  
 شجر فليس يجمع لكنه يجمع فليس يجمع **قوله** كانه  
 الخلوة هو انما لا يجمع او لا يجمع لكنه ليس لا يجمع  
 فهو لا يجمع لكنه ليس لا يجمع فهو لا يجمع **قوله** ولا  
 يمتنع الجمع اعلم انه قد استدل على اثبات المسمى  
 بانه لا لا يصدق بغيره لاستحالة ان يجمع **قوله**



لكن نقيضه فيكون واقعاً وهذا واقعاً لا مَر  
غيره في صاحب العكس والافتقار وهذا  
الضمير هو الاستدلال يسمى بالخلف أما لأنه  
يجب أن الخلف أي الحال على تقدير تقييد  
أولاً ينتقل منه إلى الثاني من خلفه أي من  
ورائه الذي هو نقيضه وهذا ليس قياساً  
بل يحل إلى قياسين أحدهما افتراض في شرط  
والآخر استثنائي متصل يستثنى فيه بعض  
التالي هكذا لو لم يثبت المحل ثبت نقيضه  
ثبت نقيضه ثبت محال يلحق لو لم يثبت المحل  
القياس صحيح لكن المحال ليس ثابتاً بل هو غير  
الواقع يكونه بعض المقدم من مقدمه يستقر بان شرطه

يعني قولنا الحكم ثابت نقيضه ثبت الحال على ليل  
فيكون القياسات كذا قال السالم في شرح الأصول  
فقوله ومرجعه إلى استثنائي وافترافي معاً  
ان هذا القدر مما لا بد منه في كل قياس خلف  
وقد مر عليه فافهم **قوله** الاستقراء تصحيج  
الجزئية اعلم ان الجزئية على ثلثة اقسام لان الاستدلال  
انما من حال الكل على حال جزئي وانما من حال الجزئي  
على حال كليها وانما من حال اتحاد الجزئين المستقر  
تحت كل على حال الجزئي الاخر فالاول هو القياس  
وقد سبق مفصلاً والثاني هو الاستقراء والثالث  
هو التمثيل والاستقراء هو الحكم الذي يستدل فيه  
من حكم الجزئية على حكم الكل هذا تعريفه الصحيح





والاكتفاء ان الحكم بان انما في الابدان العقل انما هي  
 اذا كان المطا الحكم الكلي واما اذا اكتفى بالجزئي  
 فلا شك ان يتبع البعض بعينه البعدين كما في بعض  
 الحيوان فرس وبعضه انسان وكل فرس  
 يركب فلا اصل من الشئ وكل انسان يركب  
 ينتج قطعاً ان بعض الحيوان كله ومن هذا  
 علم ان حجة التمسح في التوسيع كما هو المودع  
 احسن من حيث الادوية ايضا اذ ليس هو <sup>بمجرد</sup> ~~بمجرد~~  
 التعريف بالاسم **قوله** والتمثيل بان يشارك  
 جزئي بجزئي اخر في علة الحكم ليثبت فيه اي  
 ثبت الحكم في الجزء الاول بعبارة اخرى تنسج  
 يجرى في معنى مشترك بينهما ليثبت في الشبه

الحكم انما يشبه المشبه للعقل في كونه كمالاً في نفسه  
 لان الحكم هو علمه وعلمه مستلزام الاسكان وهو موجود في الشبه  
 وفي العبارة في باب ما في السبل والحق التي يقع فيها  
 ذلك البيان والتشبيه هو في الشك في السامح  
 تعريف الاستقراء ونقول انما كان الحكم على <sup>المعنى</sup> ~~المعنى~~  
 معنى السبيل في الشبه انما هو بالتمثيل في كونه كمالاً  
 بل هو في المعنى المستقراء والتشبيه بان يكون <sup>التمثيل</sup> ~~التمثيل~~  
 يقع فيها ذلك التمثيل والبيان فما ذكر في تعريف التمثيل في بعض  
 الاول هو علم معنى الثاني بالمعاني من هذا الحكم والتمثيل <sup>بالمعنى</sup> ~~بالمعنى~~  
 ليس هو بالتمثيل في الاستقراء وانما الحكم في كونه كمالاً  
 هو في تعريف الاستقراء والتشبيه في الشبه كونه كمالاً  
 وعلى هو الاكثر في **قوله** والتمثيل في كونه كمالاً <sup>بالمعنى</sup> ~~بالمعنى~~







[illegible]

10

ما كان من امكن اسقطت الشبهة اي عرفت انك الشبهة  
 الاجمالية او البديهية الواقعة في نفس الامم متضمن للاعتراض  
 وكذلك متضمن الاعتراض لكل متضمن الاعتراض محمول مغايرة  
 محسوسية بل ان العلم له لا يملك ما هو له الحكم وقائفة الواقعة ان  
 الحكم البطل في الشبهة وهو لم يكن له ذلك الشبهة الاجمالية  
 او البديهية نفس الامم والبرهان محسوسية بل ان لا في حيث  
 لم يكن الا انما انما الحكم متضمن الواقعة دون عيبه ما كان  
 محمول الحكم كالمحمول في قولنا زيد مجرم وكل مجرم متضمن  
 فيه متضمن الاعتراض قد يخرج ما ليس الا انما هو محمول  
 الحكم كما ان ليس له ان يكون محمولين انما في علم المجرم  
 كما انما في التي شبهت خادما في شبهة غاف في محرمه فمضى  
 محرمه فان الاشبهة او عتبا ليس محمول الا احواف العاكس











فان زوايج غير قايما ان لم يتساويا في **الما قبل**  
 واما الثاني فمما لا يسأل امور خارجة عن الموضوع  
 المسأل فمما لا يسأل في مادة تلك الموضوعات فلهذا  
 يجوز عليها فان العارض هو الخارج المحل او ما جرد عنه  
 الخارج للعرض بقرين على المحل ولو اكتفى بالعرض  
 بقرين في بعض النسخ **قوله** له وانما هو كجسده  
 الا ان العرض الاول اي اللاحق للشيء الاول بالدراسة  
 به وارجح اسقط في العرض لا يستلزم العارض في اسقط  
 مع انه من العرض الثاني انما هو الاول من العرضين  
 وقال اي استبعادا عن موضوعه انما هو كجسده  
 له وانما هو كجسده وانما هو كجسده  
 الا ان العرض الثاني هو ما قاله في شرح الرسالة

فان

وعدى الى المبادئ ما يبدى به قبل المقصود والمقدما لما يتوقف  
 عليها الشروع على وجه الخبرة وخرط الرغبة كغريف العلم وبيان

ان في القدر الذي ان الساعات من سبب الشروع في الكلام  
 محمولات المسائل او احوالها او احوالها او احوالها  
 المطالب لكل الاستاء المحقق او هو على كبره او يكون  
 المستلزم من سبب الاستاء المحقق او هو على كبره او يكون  
 سكرامه واول الساعات كل ما على من هو في الساعات  
 متحرك لا يستدركه غير ان يكون انما من هو في الساعات  
 واصل ذلك المحقق الظاهر في سبب الاستاء المحقق او هو على كبره او يكون  
 واول الساعات كل ما على من هو في الساعات  
 الساعات العرض الثاني بالقيود المحملة على الساعات  
 انما هي في الساعات العرض الثاني بالقيود المحملة على الساعات  
 فعدم اعتبار الاول كحكمه وبيان انما هو كجسده  
**قوله** وقد عرفت المبادئ في الساعات العرض الثاني

فما يبدى به  
 كان القدر الذي  
 يستلزم من سبب  
 الاول العرض الثاني  
 بالنسبة

٩٢



المبادي حتى تقدم منها ما ينبغي في هذه الامور  
 اطلق المبادي على ما يبداء به في العلم  
 واما في العلم فيكون المبادي المصطلح السابق كقولهم  
 في الامور التي هي في العلم فاعلم ان المبادي هي التي  
 العلم او ما يبداء به في العلم فاعلم ان المبادي هي التي  
 واما في العلم فيكون المبادي المصطلح السابق كقولهم  
 في الامور التي هي في العلم فاعلم ان المبادي هي التي  
 العلم او ما يبداء به في العلم فاعلم ان المبادي هي التي  
 واما في العلم فيكون المبادي المصطلح السابق كقولهم  
 في الامور التي هي في العلم فاعلم ان المبادي هي التي  
 العلم او ما يبداء به في العلم فاعلم ان المبادي هي التي

المبادي

في هذه الامور حتى تقدم منها ما ينبغي في هذه الامور

الثالث الفقه وهي عنوان العلم ليكون عنده اجمال ما يفصل الرابع  
 في الامور التي هي في العلم فاعلم ان المبادي هي التي  
 العلم او ما يبداء به في العلم فاعلم ان المبادي هي التي  
 واما في العلم فيكون المبادي المصطلح السابق كقولهم  
 في الامور التي هي في العلم فاعلم ان المبادي هي التي  
 العلم او ما يبداء به في العلم فاعلم ان المبادي هي التي  
 واما في العلم فيكون المبادي المصطلح السابق كقولهم  
 في الامور التي هي في العلم فاعلم ان المبادي هي التي  
 العلم او ما يبداء به في العلم فاعلم ان المبادي هي التي  
 واما في العلم فيكون المبادي المصطلح السابق كقولهم  
 في الامور التي هي في العلم فاعلم ان المبادي هي التي  
 العلم او ما يبداء به في العلم فاعلم ان المبادي هي التي

٦٢





قد يصلح العلم الادبي كماله من كون المراد من العلم  
**قول** القيد ان يتقدم العلم او الكمال بهما فالاول كما  
 اورد في النظرية الاولى في الساعات في الكليات الخمس التي  
 العلميات كانت القضايا والاربع القياسات واثارة انما هي  
 الستة من الجدل السبع المجلية انما من المعاني الست  
 السبعة وبعضهم عد بها العارضا بالانتماء او بالانتماء  
 عشرة كقوله الثاني في كتابي ان كما ساءد امرت في العلم  
 الاول في المنطق وهو مرتبة مقدمة ومقصود في غاية  
 اما القدمة فهي بيان الناهية والغاية والموضوع والمقصد  
 الاول في مباحث النصوص المقصد الثاني في مباحث  
 المقصد الثاني في مباحث العلم المقصد الثالث في مباحث  
 الكلام وهو مرتبة ثالثة اواب الاول في كذا وكذا في

في

في الشبهة ووجه على مقدمة وثبتت معالاة غامضة وادراك  
 شائع كثير في هذا كتاب **قول** الامام القليبي الذي  
 المذكورة في التعاليم اعم نفعها في العلوم وادراكها في  
 الشرح جهنا وما ذكره هو الموافق لتسليم كتب العلوم والمنا  
 شرح المطلاع **قوله** في القيد كان المراد به ما يسمى  
 القياسات الستة المذكورة في اورد في مباحث العلم  
 المقصد يفرغ من طرق المنطق والطلب جميع موضوعات  
 كل واحد منها سواء كان يحمل الطرفين عليها او علمها على  
 الطرفين بواسطة او بغير واسطة وكذلك الطلب جميعها  
 من احد الطرفين او سلبا مع من احدهما ثم انظر الى  
 الطرفين الموضوعات المحمولات فان جد مجموعها  
 موضوع للمنطق ما هو موضوع لمجموعها حصل المطلوب

في جميع موضوعات العلوم

الاول واما هو محمول على محمول في الشكل الثاني او من حيث  
 موضوعه ما هو متعين لمحمول في الشكل الثالث او محمول لمحمول  
 في الشكل الرابع كل ذلك بعد اعتبار الشرائط بحسب الكيفية  
 كما في شرح المطالع ووجهه يخرج المعنى بقوله الكبر  
 كبر المقدمات فذا من في اي من النتيجة لاشياء المقصود  
 اي ما في نتيجة الدليل **قوله** والتحليل في شرح المطالع كبر  
 ما في العلم بقياسات مشهوره المطالع لا في القياسات  
 لسانه المركب اعتمادا على الفطن العارف بالعلماء فان  
 ان يعرف ان على اي محمول الاشياء فيكون التحليل وجوبه  
 حصل المطالع والنظر الى القياسات النتائج فان كان في محمولها  
 المطالع كذا خبرته فالقياسات يستلزم في ما كانت كذا لاشياء  
 خبرته فالقياسات تستلزم في ثم انظر الى طرف المطالع فينتج

قوله

والتحديد اي فعل الحد والبرهان اي الطريق الى الوقوف على الحق  
 والعمل به وهذا بالمقاصد من

على البرهان ان ذلك البرهان يكون محمول ما يدركه النتيجة في القياس  
 او محمول ما يتبعها في القياس ثم يتم الجزء الاخر من المطالع الى  
 الاخر من تلك المقدمات فانها على اعتبارها لاشياء  
 كما انهم لا يفرقون المطالع هو الحد الاوسط في الشكل الثاني  
 لم يلاحظ ان القياس مركبا فاعلى كل واحد منهما القياس  
 اي جميع الجزئ الاخر من المطالع والجزء الاخر من المقدمات كما في  
 المطالع في التقييم فلا بد ان يكون لكل منهما نسبة الى شيء في القياس  
 لم يكن القياس متجا للحد فان حدثت حدان متجانسين احدهما  
 القياس في حين تلك المقدمات الاشكال والنتيجة فخره هو  
 اي كبر المقدمات في قول هو النتيجة كما هو **قوله**  
 والتحديد اي فعل التحديد يعني ان المراد بالتحديد هو البرهان  
 وكان المراد التعرف مطلقا او بالدراسة لاشياء وذلك



بان لا يرد الاربعة تعريف شي في الاية من ان يقع ذلك الشيء في  
 جميع ما هو موصوف به من غير ان يكون له ايات من حيث  
 بان لا يرد ما هو بين الاربعة او غيرهم من جهة الله تعالى  
 فلا يرد اياتا ولا غير ذلك وصار ما لا يطلب جميع ما هو  
 في غير ذلك لا يفسد العلم والفصل في ان لا يرد في غير ذلك  
 حيث من تمام العرف بعد ان الشرايط المذكورة في باب  
 الموقوف **قوله** البرهان في الطريق الى الوقوف على الحق  
 ان العلم الكلي علمنا على ما هو في الوقوف على العلم الكلي  
 على علمنا كان في اذ اريد الوصول الى العلم الكلي  
 في العلم الكلي مما هو في الوقوف على العلم الكلي  
 اليه او لا يحصل من ابعده من جهة العلم الكلي  
 من ذلك حتى لا يفسد العلم الكلي في العلم الكلي

هذا هو العلم الكلي

في العلم الكلي

لشيء من العلم الكلي في العلم الكلي في العلم الكلي  
 ولا يرد في العلم الكلي **قوله** وهو العلم الكلي  
 الشا من مصاد العلم الكلي في العلم الكلي  
 المطالع يوردون ما هو في العلم الكلي  
 واما التسمية فتشاهد في العلم الكلي  
 الى العلم الكلي في العلم الكلي  
 من العلم الكلي في العلم الكلي  
 في العلم الكلي في العلم الكلي  
 في العلم الكلي في العلم الكلي  
 في العلم الكلي في العلم الكلي  
 في العلم الكلي في العلم الكلي

في العلم الكلي في العلم الكلي  
 في العلم الكلي في العلم الكلي  
 في العلم الكلي في العلم الكلي  
 في العلم الكلي في العلم الكلي

في العلم الكلي





مختصر في الحساب

هذا الكتاب من كتب  
الحمد لله الذي جعل  
الحساب من العلوم  
التي لا ينقطع  
العمل فيها

الكتاب في الحساب

الحمد لله الذي جعل الحساب  
من العلوم التي لا ينقطع  
العمل فيها والحمد لله  
الذي جعل الحساب من  
العلوم التي لا ينقطع  
العمل فيها والحمد لله  
الذي جعل الحساب من  
العلوم التي لا ينقطع  
العمل فيها

هذا الكتاب من كتب  
الحمد لله الذي جعل  
الحساب من العلوم  
التي لا ينقطع  
العمل فيها

في مقصد من المقاصد  
التي لا ينقطع العمل فيها  
والحمد لله الذي جعل  
الحساب من العلوم التي  
لا ينقطع العمل فيها  
والحمد لله الذي جعل  
الحساب من العلوم التي  
لا ينقطع العمل فيها  
والحمد لله الذي جعل  
الحساب من العلوم التي  
لا ينقطع العمل فيها

ان اجمال القيصين واقع بيان ذلك  
بكم من جود الوجه الاول وهو المشهور في القيصين  
من الشرطين اللذين هما في الشكل الثاني  
بذلك انهما تحقق القيصان تحقق احدهما وكما تحقق  
في الآخر فتحقق بعض احدهما القيصين كتحقق الآخر  
وهو اجمال القيصين وهو مع اشراج هذا الوجه  
من الشكل الثاني كما بين في موضوع الوجه الثاني  
ان زيد الكتاب الاسود قد اجمع فيه القيصان  
او الكتابين فرد الاسود لصدقه عليهما والاصناف  
بالخاص يفرم القاصفة بالعام ففرم من القاصفة  
بالكتاب القاصفة بالاسود وقد فرضناه منصف بالاسود  
ايضا ففرم اجمال القيصين في زيد الكتاب الاسود

150  
وبذلك منع كلفه كون الاقصاف بالخاص مستقلا  
للاقصاف بالعام ولو سلم ذلك فقولنا  
زيد الكتاب الاسود وهما في اعتبار كل واحد  
منهما منصف باحد القيصين لا فائدة في الوجه  
الثالث بما يحتاج الى سبق مقدمه هي ان  
الحال عاين ان يستلزم محالا اخر كما هو المشهور  
فقولنا لو صح قيد المقدمة لزم صدق قيصين  
في نفس الامر لا اذ اخر من كون زيد حماد او حور  
لحكاك اخر هو كونه خريسم على تقدير خري حماد وتعد  
هنا قيصان احدهما كلما كان زيد حماد  
جما واما جماعا كلما كان زيد حماد المكين سيما  
صدق القيصية الاولى طر والاصدق القيصية الثانية





وهو اجتماع التقيضين اما الصغرى فهي مقيدة  
 تحت القاعدة المطلقة المبرزة في محله واما  
 الكبرى فلان كلما ليس يمكن جاحض فهو اما واجب  
 او ممكن وكل واحد منها يمكن غايم الوجه الثاني  
 ان كلما ما يكون محصدا في كلما لا يكون  
 معلوما بوجه ما يتبع الحكم عليه منع من الحكم  
 الحكم باسئاع الحكم مع الجوهل المطلق مفهوم  
 اجتماع التقيضين كذا قوله معنى الفعل  
 الحرف كضرب من لا يصح الحكم عليه بل  
 الحكم عليها لعدم صحة الحكم عليها ولو جازها  
 التقيضين وحلها اى حل الوجه الحاسن الثاني  
 مذكورة تحت الفسح وبحث الجوهل المطلق

في قوله كلما ليس يمكن جاحض  
 في قوله كلما ما يكون محصدا  
 في قوله كلما لا يكون معلوما  
 في قوله كلما ما يتبع الحكم عليه  
 في قوله كلما مع الجوهل المطلق

شرح المطالع ايراد في هذه  
 محاذ للاطالع امة الهادي الى طريق  
 الوجه السابع ان قولنا مفهوم للشيء  
 ومفهوم الموجود معدوم ومفهوم الجوهل  
 كلي ومفهوم اللا مفهوم مفهوم واما  
 ذلك قصاصا وانه في نفس الامر  
 محمولاتها ايضا لموضوعها فيلزم  
 التقيضين وحله ان معنى اجتماع التقيضين  
 هو ان يتصف امر بالتقيضين  
 انصاف احد التقيضين بالآخر  
 التقيضين الوجه الثاني من انه اذا  
 كل كلام صدر عنى في هذا اليوم فهو كاذب

في قوله كلما ليس يمكن جاحض  
 في قوله كلما ما يكون محصدا  
 في قوله كلما لا يكون معلوما  
 في قوله كلما ما يتبع الحكم عليه  
 في قوله كلما مع الجوهل المطلق



1. *Phlox*  
 2. *Phlox*  
 3. *Phlox*  
 4. *Phlox*  
 5. *Phlox*  
 6. *Phlox*  
 7. *Phlox*  
 8. *Phlox*  
 9. *Phlox*  
 10. *Phlox*  
 11. *Phlox*  
 12. *Phlox*  
 13. *Phlox*  
 14. *Phlox*  
 15. *Phlox*  
 16. *Phlox*  
 17. *Phlox*  
 18. *Phlox*  
 19. *Phlox*  
 20. *Phlox*  
 21. *Phlox*  
 22. *Phlox*  
 23. *Phlox*  
 24. *Phlox*  
 25. *Phlox*  
 26. *Phlox*  
 27. *Phlox*  
 28. *Phlox*  
 29. *Phlox*  
 30. *Phlox*  
 31. *Phlox*  
 32. *Phlox*  
 33. *Phlox*  
 34. *Phlox*  
 35. *Phlox*  
 36. *Phlox*  
 37. *Phlox*  
 38. *Phlox*  
 39. *Phlox*  
 40. *Phlox*  
 41. *Phlox*  
 42. *Phlox*  
 43. *Phlox*  
 44. *Phlox*  
 45. *Phlox*  
 46. *Phlox*  
 47. *Phlox*  
 48. *Phlox*  
 49. *Phlox*  
 50. *Phlox*  
 51. *Phlox*  
 52. *Phlox*  
 53. *Phlox*  
 54. *Phlox*  
 55. *Phlox*  
 56. *Phlox*  
 57. *Phlox*  
 58. *Phlox*  
 59. *Phlox*  
 60. *Phlox*  
 61. *Phlox*  
 62. *Phlox*  
 63. *Phlox*  
 64. *Phlox*  
 65. *Phlox*  
 66. *Phlox*  
 67. *Phlox*  
 68. *Phlox*  
 69. *Phlox*  
 70. *Phlox*  
 71. *Phlox*  
 72. *Phlox*  
 73. *Phlox*  
 74. *Phlox*  
 75. *Phlox*  
 76. *Phlox*  
 77. *Phlox*  
 78. *Phlox*  
 79. *Phlox*  
 80. *Phlox*  
 81. *Phlox*  
 82. *Phlox*  
 83. *Phlox*  
 84. *Phlox*  
 85. *Phlox*  
 86. *Phlox*  
 87. *Phlox*  
 88. *Phlox*  
 89. *Phlox*  
 90. *Phlox*  
 91. *Phlox*  
 92. *Phlox*  
 93. *Phlox*  
 94. *Phlox*  
 95. *Phlox*  
 96. *Phlox*  
 97. *Phlox*  
 98. *Phlox*  
 99. *Phlox*  
 100. *Phlox*

[illegible]

شبه الاشياء هو اجتماع النقيضين وهو محال  
المتعلق بالزمان واما شبه انضواء الاشياء  
مضمون في الزمن واما كل الصبغة في المعنوية بالمتغير  
في الزمن فاقول واما ان السماع النقيض واقع  
في ان ذلك يمكن بطريقين الطريق الاول ان الزمان  
الان الحاضر اما ان ان انقضت او ان انقضت الذي  
غير متداولة زمان كون الان الذي فرضه رواد الفكر  
ذلك الزمان والاولى لا يستلزم ان يكون الاشياء  
والثاني ان يمتد او لو كان عدم الان في الزمان  
ان يكون وهو في الزمان لان عدم الان اذا كان متنا  
يكون بطريقين الطريق الثاني ان ذلك الذي لم  
مكس عدم الان الذي هو مدبر يكون وجوده متنا

١٥٤  
فكون وجوده زمانيا وهو المعروف في بعض  
الثاني من الترددية او اعرفه في القول  
الان الزمان الذي توسط بين وجوده  
ان كان موجودا او معدوما فان كان معدوما  
لزم خلاف المفروض لان المفروض ان  
العبء ذلك الزمان وان كان موجودا  
زمانيا الان فليكون الثاني ذلك الزمان  
ولا يمتد وما قبله من ارتفاع النقيضين هو ان  
السؤال الثالث معنى كون عدم الان في الزمان  
بعده هو ان ذلك الان معدوم في اي جزء  
فرض من اجزاء ذلك الزمان فليكن الامر في  
لا يتعين الاول من اجزاء ذلك الزمان الذي



عدم فيه الكفر لا محذور فيه فافهم الطريق الثاني بآ  
 يخرج الحاشية شي وجوان التصاف شي بالوجود  
 الخارج في العدم الخارج في الخارج كالتصاف  
 الجسم بالخاص بل وحي كالتصاف منجزم لا الشا  
 بالكلية اذ اعرفه اقول ان الخارج شي لطفا  
 للوجود والعدم في نفس الوجود والعدم في الخارج  
 وحططه لان الالزام ارفع طرفه الخارج للوجود  
 والعدم الخارج في الارض طرفه عدم طرفة  
 وارفع الشيعيين هو الثاني لا الاول امل  
 الطريق الثالث ان الممكن الخاص لا يمكن ان  
 للشيئين احسن من الممكن العام فلا يصعد شي  
 من الممكن الخاص لا يمكن ان الخاص على كل اعداد

او الاخص لا يصعد شي على كل الالزام فيكون  
 بعض الممكن العام بيان في المعاني في وقت اثبات  
 اخصية الممكن الخاص واللا يمكن ان الخاص عن الممكن العام  
 اما اخصية الممكن الخاص فقط واما اخصية اللا يمكن  
 عن الممكن العام فلا وكرناه في الوجود الخارج  
 السابعة الذرية وجود اجتماع الشيعيين  
 ان يصح الاخص على الالزام بحيث يصعد  
 قضية خارجية فخور ان يصعد الممكن الخاص واللا  
 ان الخاص على جميع اقسام الممكن العام وجميعها  
 الطريق الرابع ان بعض المفهومات كالممكن العام  
 شامل للشيعيين كما خرج بالسياسة من حيث  
 النسب من حيث شرح المطالع اذ اعرفه

قول فيض فوالا يمكن المسام شامل للقيصين  
 ارضاع القيصين في ذلك لان الحكم موجود في  
 تحقق للمسام لم يجد في عليه شي من القيصين  
 وقول كذا اخص من الحكم العام تحقيا لمعنى العموم  
 حل الطريق الثالث في الطريق الرابع ان الشين  
 الوجود والعدم لا يبعد في الياض ولم يصح  
 ان الياض الياض وجودا والياض عدم في كون الوجود  
 والعدم قيصين فليزم ارضاع القيصين في  
 الياض في قوله ان معنى ارضاع القيصين عدم لخصا  
 شي من القيصين لا عدم جميعا في شي ما  
 الطريق السادس ان الشيخ الرئيس ان التأثير  
 وفي الحكم يستلزم ارضاع القيصين في ذلك

ان من الموجود اسالى فاسر العلل في عدمه في قوله  
 الاسر في الله ما على كلام الشيخ فان ماثر العلل في عدمها  
 هو عين ان وجود ما يلزم استماع القيصين ان كان غير  
 ان يكون من الياض فان او سالى الياض على الحكم فاما  
 الاولى الوجود في هذا الزمان الذي يحتمل ان يكون الوجود  
 ان اعدام العلل لا يكون وجودا ولا معدوما في علم الله تعالى  
 بالقيصين في هذا ما يحتمل ان يكون الياض في عدمه في  
 هو معنى ان وجوده ولكن انصاف بالمعدوم في زمان  
 في الان لا يلزم اجتماع القيصين ولا خلف للمطلوع  
 او معنى خلف المعلوم من عليه هو ان العلل في زمان العلل  
 في زمان اخر وما يلزم ليس كذلك فاعلم ذلك باطل الطريق  
 السابع ان قول فان يوجب مثلا لا يكون معدوما ولا مستورا



واما ان لا يكون معه ولا فلا يكون بين  
 كما هو المشهور واما ان لا يكون موجودا فلهذا وجوب  
 الفرق بين عدمه لا عدمه فان كل ما في طرف وجود  
 العلة والمعلول بين انفسا التي بامعنى وعدمه انما  
 فافهم واما ان الكون لا يكون في الاصل فيكون في  
 بان ذلك ان عدمه لا يكون في عدمه بل في كونه  
 معلولا لعدمه فيكون في اوقات لا في اوقات  
 الاول الذي هو المعلول الاول لا يوجد عدمه في  
 الذي هو المعلول في الاصل فيكون في عدمه  
 الغير الذي هو عدمه في الفعل الاول فيكون في كونه  
 او الموجود الذي يحسب في عدمه ممكن لا محال  
 وهذا ان معنى الامكان لا يكون في طرفي الوجود وعدمه

١٠٧

واما ان لا يكون معه ولا فلا يكون بين  
 كما هو المشهور واما ان لا يكون موجودا فلهذا وجوب  
 الفرق بين عدمه لا عدمه فان كل ما في طرف وجود  
 العلة والمعلول بين انفسا التي بامعنى وعدمه انما  
 فافهم واما ان الكون لا يكون في الاصل فيكون في  
 بان ذلك ان عدمه لا يكون في عدمه بل في كونه  
 معلولا لعدمه فيكون في اوقات لا في اوقات  
 الاول الذي هو المعلول الاول لا يوجد عدمه في  
 الذي هو المعلول في الاصل فيكون في عدمه  
 الغير الذي هو عدمه في الفعل الاول فيكون في كونه  
 او الموجود الذي يحسب في عدمه ممكن لا محال  
 وهذا ان معنى الامكان لا يكون في طرفي الوجود وعدمه

من غير ان لا يخرجوا عن كونه لا يخرجوا الامكان من كونه  
 كذا السعد من كلام بعض المحققين ومنها انه لا يجوز ان يقع  
 شيء من الاشياء المتكثرة بان لا يكون له وجود في كل زمان  
 فاما ان يكون حال تصانفها لا يتصور وجوده او معدوما  
 لا بد ان لا يكون في الاصل الاول بل يتم حصولها من اول الامر  
 التمس على الثاني في لزوم حصول التبعيضين اي بمعنى  
 الوجود والعدم وعلى الثالث في لزوم كونها في كل زمان  
 وحققا اما بما ان يكون في الوجود والعدم في كل زمان  
 كقولهم بمعنى ان تصانفها في الوجود وان يكون في الوجود  
 واحد هو اول طريقه بان الوجود في كل زمان العدم  
 ولا يلزم شيء من حصولها من اول الامر والعدم في كل زمان  
 لان ما يشبه الوجود والعدم هو اول الامر في كل زمان

المحذور ان لا يخرجوا عن كونه لا يخرجوا الامكان من كونه  
 من ان ثبت شيء في غير موضع لم يثبت ذلك في غير كونه  
 احيا الشق الاول في الزمان لزوم السبل من الطمان  
 فان السبل في المودات التسمية غير ما ظهر كما بين  
 من ضعفه ان السبل يمكن جعلها بما قال بعض المحققين  
 بان الوجود من الاشياء التي يمتنعها الفعل من  
 الاشياء المتصورة وكما يجتنب الفصل المبرهن من  
 فحقى كونه الشيء موجودا انه وان الفعل في مخرج من ذلك  
 الشيء الممكن الخاص ثم تصنفه بذلك الكون في  
 الامر محال لا محال ليرد المدركه فان قسم منها  
 لا يجوز ان تصانف شيء من الاشياء المتصورة وذلك  
 لانه لا تصنف في مبدئها لا يتصور ان يكون





في استعداده وفاقته لذلك الاتصاف ام لا فان كان الال  
 لا يجوز ايضا ولما جرت العادة من ان الموضوعات لم يصدق  
 بصفا متبادون استعداده واتحادا فاعلمنا حال ذلك  
 للاتصاف ان كان الثاني جزءا للشيء الثاني فانه يصدق  
 الشيء في نفسه انه لا يجوز الاتصاف شي بمصدر مخصوص  
 بيان ذلك هو انه لو كان الال او متبادا لكان الال كجميع  
 الال او امراسا لا لجميع الاشياء او من غير الاشياء  
 هو زيد الذي فرض كونه متروضا للساو واما الال كجميع  
 الال او متبادا لجميع الاشياء سبحانه يكون الال او  
 شاملا لجميع الاشياء حتى لا يرفع الشيعان اعلم انه  
 يمكن اخراجه هذه المعالطة في نفى الوجود عن جميع الموجودات  
 ونفي التكليف ونفي الصفات عن الواجب ونفي الال

بين الاشياء ونفي الخلق في جميع الشخص ونفي الال  
 المعلوم من علة فاعلم في اثبات قيام الصفة الواحدة  
 بالشخص محليين كون صفات العالم مكانه كون جميع  
 كونها كونها كل السوا وكما لا يخفى على من له ادنى حد من  
 وعلمنا من كبرى القياس المذكور بيان المعالطة او الال  
 كون كل الاشياء مندرجات تحت الشيعين لان كل احد  
 الشيعين شاملا لجميع الاشياء فإذن ان يكون بعض  
 الاشياء مندرجات تحت احد الشيعين والبعض الآخر  
 مندرجات تحت بعض الآخر فافهم ومنها ان كل ما هو  
 موجود في الدنيا فهو موجود في الخارج وعكس ذلك  
 وان كل ما هو معدوم في الدنيا فهو معدوم في الخارج  
 وعكس ذلك بيان ذلك في الدعوى الاولى هو انه

اذا كان الشيء موجودا في الدنيا كان متصفا بالوجود  
 المطلق واذا كان متصفا بالوجود المطلق سلب عنه  
 عدم المطلق واذا سلب عنه عدم مطلق سلب عنه عدم  
 خارجي واذا سلب عنه عدم خارجي ثبت الوجود  
 الخارجي حتى لا يزعم ارتضاع التقيضين فيلزم ان كل  
 ما هو موجود في الدنيا فهو موجود في الخارج ولا  
 عليك اجزاء في المعاطة في المدة على ما ثبت في  
 الباقية ايضا فاما ما علم انه يمكن ان يكون هذا المعنى  
 ان الشيء كذا واذا كان متصفا بغيره من المعلوم الكلي  
 فكان متصفا بجميع افراد ذلك المعلوم مثلا اذا علم  
 احد زيد امن به بغيره معلومية جميع الاشياء له  
 او جعل احد زيدا بغيره مجهولية جميع الاشياء متبا

ومتبا اما بالترديد في العدم المطلق فلو سلب عنه  
 عدم مطلق واما في الوجود المطلق اما التردد في العدم  
 المطلق فبما يقال ان اردتم بالعدم المطلق رفع الوجود  
 المطلق اي العدم الذي لا يتحقق مع الوجود واصلا فيجب الكبرى  
 يعني قوله اذا سلب عنه عدم مطلق سلب عنه عدم خارجي  
 يعني في تحقق هذا السلب صدق الوجود الذي في ان ردكم  
 رفع الوجود في الجوهري فلو لا بحيث لا يتحقق مع الوجود  
 فاصلا فيجب القصر اي ان قوله اذا اقصى بوجود  
 مطلق سلب عنه عدم مطلق او العدم في الجوهري مع الوجود  
 في الجوهري تقيضين اما بالترديد في الوجود المطلق  
 فبما يقال ان اردتم بالوجود المطلق في قولكم اذا اقصى  
 بالوجود الذي تقيض الوجود المطلق هو رفع العدم مطلقا



أي كَيْفَ يُمْكِنُ الِغَيْبُ عَنِ الْعَدَمِ الصَّوَرِ مِنْهُ لِكُلِّ مَا كَانَ  
الشَّيْءُ مُوجُودًا فِي الزَّمَنِ كَانَ قَدْ كَانَ بِالْوُجُودِ الْمَطْلُوعِ أَذَلِكَ  
مِنْ الصَّافِ الشَّيْءِ بِالْوُجُودِ الدِّينِيِّ الصَّافِ بِالْوُجُودِ سَلْطَانِ  
بَعْدَ الْمَعْنَى وَإِنْ أَيْدَتْ بِرَفْعِ الْعَدَمِ أَيْ كَيْفَ يُمْكِنُ  
مِنْ الْعَدَمِ مَعْنَى الْعَدَمِ فِي الزَّمَنِ لَمْ يَكُنْ الصَّافِ بِالْوُجُودِ  
الْمَطْلُوعِ حَتَّى يَكُونَ مَعْنَى الصَّافِ بِالْوُجُودِ  
فِي الْجُزْءِ أَيْ يَكُونُ مَعْنَى الْعَدَمِ فِي الْجُزْءِ  
الْعَدَمُ بِحَيْثُ يَرَفَعُ الْعَدَمُ الْخَارِجِي فَيَقْتَضِيهِ وَكَذَلِكَ  
حَالُ كُلِّ مَعْنَى الْمَعْنَى فِي سَائِرِ مَا هُوَ سَائِرُ  
فِيهَا مَا مَعْنَى الْعَدَمِ وَمَعْنَى الشَّيْءِ مِنَ الْأَسْبَابِ  
بِمَعْلُومِ الْعَدَمِ الْعَدَمِ بِأَنَّ كَيْفَ الْعَدَمُ بِالْشَّيْءِ  
مَوْجُودٌ عَلَى التَّوَجُّهِ بِكُلِّ الشَّيْءِ وَالتَّوَجُّهُ بِالْشَّيْءِ

عَلَى الْمَعْلُومِ بِكُلِّ الشَّيْءِ الْمَوْجُودِ بِالْوُجُودِ الْمَطْلُوعِ  
فَمِنْ مَعْنَى الْعَدَمِ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ بِطَرَفِ الْعَدَمِ الشَّيْءِ  
أَمَّا الْقَدَرُ الْأَوَّلِيُّ فَهُوَ الْحَقُّ الرَّائِي فِي قَدَرِ مَا فِي مَعْنَى  
الْحَقِّ مِنَ الْعَدَمِ بِالْوُجُودِ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ  
مِنْ مَعْنَى الْمَطْلُوعِ أَيْ الشَّيْءِ مَعْلُومٍ بِالْعَدَمِ  
الْعَدَمِ بِالْوُجُودِ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ  
الرَّائِي فِي مَعْنَى الْعَدَمِ بِالْوُجُودِ  
مَعْنَى الْعَدَمِ بِالْوُجُودِ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ  
وَحَالُ مَعْنَى كَوْنِ الشَّيْءِ بِالْوُجُودِ  
الْحَقُّ الرَّائِي مِنَ الْأَشْيَاءِ بِالْوُجُودِ الْمَطْلُوعِ  
بِالشَّيْءِ بِطَرَفِ الْكَيْفِ بِالْوُجُودِ  
الْعَدَمِ بِالْوُجُودِ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ

ومن ان جميع الاشياء واحد بالذات بان كانت  
 يخرج الى سبب متدين احدها ان المتدين يخرج  
 ووجه الى ان العلم والمعلوم واحد بالذات ثانيا  
 ان الشيء اذا علم بالوجود كان العلم به العلم بوجوده  
 بالذات كما يدل عليه كلام السيد السند قدس سره  
 في اثر بيان الفرق بين العلم بالوجود والعلم بالشيء  
 من ذلك الوجه من ثانيا شرح المظهر في الاثر  
 فنقول ان مفهوم الشيء اذا جعله لا يخرج <sup>الاول</sup>  
 كان جميع افراد معلوما بطريق واحد بل بالذات  
 المقدمه الاولى يكون كل واحد من تلك الاشياء  
 المعلومه عين الاثر لكون كل واحد من تلك الاشياء  
 عين مفهوم الشيء بحكم مجموع المقدمتين عين الشيء

عين لك الشيء ونحو ان الواجب عين زيد بان  
 ذلك ان الحكماء على ان علمه عين في ذاته  
 ثم قالوا ان العلم عين المعلوم فليس من بين  
 المقدمتين كون الواجب عين زيد المعلوم له ولها  
 اما جميع نحو المقدمه الاولى او جميع بطان المدعى  
 فان الوجهه الاولى بجميع الاشياء بمجهه الاعيان  
 مما في طائفة تعلق بدبره منها ان لازم لازم الشيء  
 لا يخرج عن كون لازم لذلك الشيء اما في اللزوم  
 الحتمي فانه مفهوم الاثر ان لازم لزوم مفهوم الشيء  
 لازم لمفهوم الاثر ان مع ان النوع لا يكون لازما  
 لزيد لانه ما جمليا واما في اللزوم الانساني فبان  
 ان وقوع زيد في نفس الامر بزمه وقوع جميع ما هو



واقع في نفس الامر كما لا يخفى بل هو وقوع جميعه في  
نفس الامر وقوعه في الخارج الكائن شاملا لو كان لازم  
لازم الشيء لازما لذلك الشيء كان في الخارج لازما لشيء  
في المثال المفروض مع ان ذلك ليس كذلك بل هو  
بين وقوعه في الخارج اشباع الاشكال كما لا يخفى  
والا يلزم ذلك في كل انصافه لزومه او المقدمه ان  
يصادف انصاف في نفس الامر لا يقال ان اللزوم  
اقبل للزوم الكلي والجزئي فذلك ان كل امر من جملة  
التشخيص كاي شيء محله باسحق يتحقق اللزوم  
وهذا المحل لا نقول انهم قالوا ان لازم لازم الشيء  
لازم لذلك الشيء لزوما كلزوم لازم وحدها ان  
زيد وهذا المحل في المثال المذكور لزوم من حيث

١١٣  
وتمتعها والاتفاق باعتبار اخر فانهم منها  
ان لازم الشيء لا يثبت ان يكون مساويا او احدهم منه  
بل يجوز ان يكون انحصار من ملزمه بيان ذلك يحتاج  
الى تحصيل وهو انهم قسموا اللازم الى لازم الينا  
والى لازم الوجود وصرحوا على ان المراد ملازم  
الوجود وهو ملازم الماهية بشرط الوجود بمعنى  
انصاف المعلوم الذي هو الماهية بذلك القسم  
من اللازم انما هو بشرط وجوده ذلك المعلوم  
فعلهم معنى ان المعلوم في لازم الوجود هو الينا  
مقطوع الوجود بشرط ذلك اللزوم لان الوجود  
جزء من المعلوم او اعرف من انهم قالوا ان الينا  
يلزمها شيء بشرط الوجود فبان انهم لا

الكائنات لها شئ مشتركاً بينه وبين الانسان التي يترتب عنها انه  
 يشترط الوجود وعلتها ان اعتبر المعلوم بينهما ليس من  
 المعلوم بل من حيث الذات هو لا ياتي في مساواة  
 المعلوم او اعم من المعلوم فاعلم منها انه يجوز  
 المعلوم من المعلوم ما يترتب عليه على تقدير وجوده  
 عدم العقل الاول ممكن لذاته فيجوز وقوعه في هذه الحالة  
 لعدم عدم الواجب الذي يستحيل وقوعه بها على  
 عدم المعلول معلول لعدم العلة او اعم من  
 فقول ان المعلول المعلوم والعلة المعلوم له فقول  
 امكان المعلول اسلم العلة يلزم جواز انشكاك  
 المعلوم من المعلوم او المعلول الممكن جاز وقوعه  
 والعلة المستحيل غير جاز وقوعه وحلهما ان عدم الفعل

الاول من حيث الاستعداد الى عدم الواجب معلول  
 وطرزهم وهو بهذا الاعتبار يستحيل وغير ممكن  
 محكماً باعتبار ذات الفعل الاول فاعلم منها ان  
 الحوادث الزمانية غير موجودة بقرينة ان الفعل لا يمكن  
 حادث فلا بد له من قلة تامة فلكل ما حادث  
 قد يمتد في الاول يستلزم قد يمتد في الاول استحالته  
 شغل المعلول عن العلة الثانية والثالثة فيبقى الى  
 السبيل في جانب العقل فيبقى الكلام الى علة  
 سبيل يلزم السبيل وحلهما مع معلول ان ذلك السبيل  
 انه لا ياتي للواجب في شئ من الحوادث الزمانية  
 في رتبة مثلاً فاما ان كان الواجب متبصراً في  
 الثانية او غير متبصرة في الاول يستلزم عدم



لوجود الواجب على عدم الخلف الثاني  
اما ان كان تأثيره في طابعه قديم او حادث الاول  
فيجب عدم الحادث والثاني يستلزم السيل او يحل  
الكلام الى ذلك الشرط الحادث في حلقه اختيار الشق  
الاخير من الشق الثاني ومنع لطلوع الشق الثاني من طوع  
حتى لطلوعه كون الامور تسلسل موهوم وقسم في النج  
مترتبة كما لو لم يكن اختيار الشق الاخير من الشق الثاني  
ليس كذلك فاعلم ذلك ومنها ان الشرط لا يجب  
او لو كان له اثر في ذلك الا انما يمكن العدم او لا  
فان كان الثاني يلزم نفسه والواجب ان يكون الثاني  
او ما هو مشع البعد فهو واجب ان كان الاول يلزم  
بما تقدم الواجب في عدم المعلول معلول القديم عليه

110  
وحلقه اختيار الشق الاول ومنع لزوم وجوده  
الواجب الواجب ليس عليه تارة لمعلول تارة لمعلول  
ان لا يلزم في نفس الامر بان ذلك ان الواجب  
محل الروايات وكل ما هو لك فهو حادث فانه مما  
فاذا ثبت حدوثه فلو لم يحدث سائر الاشياء  
اما العدم في فلان يصدر ويريد في هذا الوقت من  
الواجب فيجب ان كان بالعدم ولا اختيار الاول  
يستلزم انما هو باهر حادث هو كونه موجبا لغيره  
او لا يجلب الحادثين الخاصين فعدم وجوده  
ان لا تتحد قائم بالموجود فليزم كونه محل الروايات  
واما الكبرى فهو مشهور ان من عليه موضوع لما  
ما ظاهرا ان انشاء العدم عن الواجب ليس يلزم

القدم من غير ان يصدق ان القدم لا يكون في القدم  
 لا يصدق ان القدم لا يكون في القدم ان حدثت  
 او العلة لم يصدق ان القدم لا يكون في القدم  
 ان الحادث هو العلة لا الحادث هو العلة لا الحادث  
 الاتحاد في صفة القدم لا الحادث في القدم لا الحادث  
 وما قيل ان اتحاد القدم لا الحادث في القدم لا الحادث  
 الاتحاد او حمل الحادث حادث في الحادث لا الحادث  
 بان العلة لا الحادث حادث في الحادث لا الحادث  
 الوجوب بالعدم والعلة لا الحادث لا الحادث  
 ان المعلول قد يتغير من العلة انما بان  
 ذلك ان يقال ان جميع ما لا بد منه في اتحاد القدم  
 ان للفعل العلة انما بان انما بان في الاول لا

الثاني بطلان استلزامه الشئ كما بان في المعاد الثاني  
 عشر علة في الاول هو وجوب مختلف في وجوده في  
 وان ثبت تلك المعاد لا قدم جميع الواو لا  
 لزم مختلف المعلول من عليه انما وان ثبت حادث  
 الواو لا العلة العلة التي هي علة ان الحادث لا الحادث  
 ومن ان العلة انما العلة لا الحادث لا الحادث  
 بان ذلك بان من لو كانت العلة انما العلة لا الحادث  
 انما العلة لا الحادث لا الحادث لا الحادث لا الحادث  
 انما العلة لا الحادث لا الحادث لا الحادث لا الحادث  
 في الاول طلبه البطلان الثاني في القدم لا الحادث  
 انما بان في اتحاد القدم لا الحادث لا الحادث  
 المعلول الى علة عليه انما العلة لا الحادث لا الحادث

في العلة لا الحادث  
 في العلة لا الحادث  
 في العلة لا الحادث



علمه من علمه واسبقه المعلوم عن كل ما خارج  
 من عليه التامة ولا يلزم ان يكون علمه التامة علمه  
 تامة فتعين ان يكون العلم التامة لكل معلول هو الاول  
 وعليها سبغ الشريعة المذكور بقوله فتعين ان يكون العلم  
 التامة لكل معلول الخ يجوز ان يكون العلم التامة امر  
 معدنياً يمتنع الوجود في الخارج فلا يلزم من نفي كون  
 التامة امر علمياً كونه معلوماً جابلاً لقول كل علمه تامة  
 يجب ان يكون امر معدنياً ولو جوب السابق للمعقول  
 الذي هو امر اعتباري من اجزاء العلم التامة كما  
 في محله من مقتضى المعلوم على جوب السابق نعم لو صح  
 ذلك لزم بطلان ما عبره به من العلم التامة لا يسيله  
 بل لزم كون كل علمه تامة مركبة من امور غير مشابهة

١١٧  
 او كونه جوباً بقوله معلول فلا يلزم من جوب سابق  
 اخر فاشمل منه انه لا ينفصله ما يقفدهم العلم التامة على  
 المعلوم بان ذلك يمكن تبيينه الوجه الاول انه لا  
 ان مجموع الاشياء من حيث هو مجموع معلول  
 لا حسيها ج الى اجزاء علمية التامة للخ اما ان يكون  
 عندنا او اختلافه او نفسه لا يسيل الى الاول او لا شيء  
 خارج من المعلوم المفروض لا الى الثاني لا شيئاً  
 ذلك لئلا يشي للمعلوم الى اجزائه الاخر فتعين ان  
 لا يقال يمكن جملته بان جميع الاشياء المفروضة  
 الاحمال معلول من حيث التفصيل علمه معاً  
 عليه معلولاً لا يلزم كون العلم التامة معلول  
 وبان مجموع الاشياء لو كان علمه لفظ كان اجزاء

أو الواجب لا يحتاج في وجوده إلى غيره لا ما يقول من  
 الأول ما لا يحتاج إلى غيره لا ما يقول من  
 أو امر آخر، لا غير نفسه بل على أي وجه آخره من غير  
 الوجه آخره فلا يحتاج في المكان والاعتبار  
 الثاني في بيان الواجب الوجود هو الوجود الذي لا يحتاج  
 في وجوده إلى غيره ويكون جميع الأشياء موجودة محتمل  
 وسلبا نعم هذا لعدم العلة التامة للشيء  
 ما توقف عليه وجود الشيء فلا يكون المعلول تامة  
 الوجه الثاني أن التامة في العلول المركبة من  
 والصورة متناهية عنها تامة أو غير تامة  
 المركب من المادة والصورة إلى علة التامة  
 الكل لأن مجموع المادة والصورة ليس علة

التامة يكون أي جزء منها مع وجوده من العلول ليس  
 خارجا عنها البتة ولا وجه خروج المركب عن شيء مع  
 دخول كل واحد من اجزاء في تلك الشيء فحينئذ  
 العلول المركب من المادة والصورة جزء من علل  
 فيكون العلة التامة متناهية عن العلول الخارجية  
 ومن هنا يعلم صحة عدم قيام العلة المطلقة المعروفة  
 بما يتوقف عليه وجود الشيء إلى التامة البتة  
 هو سلب أن يكون المركب من المادة والصورة  
 خارجا عن علل التامة مع دخول كل من اجزائها  
 كالخشب النية إلى العشرة فانها خارجة عن العشرة  
 مع دخول كل واحد من وحدات الخشب فيها  
 قالوا فانفسهم ومنها ان الشيء قد سلب عن نفسه



ذلك ان يقال كما تحقق الخاص تحقق العام وكما  
 تحقق لم يلزم تحقق الخاص شئ كلما لم تحقق  
 الخاص كما ان ان شئ لم يلزم تحققه فليس يلزم  
 من فقهه وعلما من كلفه الكبري كما يظهر في الثاني  
 ومنها ان المركب يحتاج الى جزء ما من اجزاء مقرر  
 ان يقال يصدق قولنا كلما اشتمل المركب شئ جزء  
 من اجزائه من غير ان يكون العكس النقيض الى قولنا  
 كلما تحقق جزء من اجزائه المركب تحقق المركب فليس  
 عدم احتياج المركب الى جزء واحد وحدها ان  
 في الشبهة الاولى التي ادعيت عدمها هو اشعار  
 بجزء من الاجزاء فيكون بعض ذلك الثاني تحقق  
 جميع الاجزاء تحققت المركب وذلك حق غير متقيد بغيره

فانهم يستلزم ان الكل لا يلزم الجزاء ان ذلك هو  
 لو كان الكل مستلزما للجزء لم يصدق قولنا كلما تحقق  
 النقيضان تحقق احداهما مع ان جزءه الضميمة كاذبة  
 لو كانت صادقة لزم صدق عكس المستلزم للآدم لها  
 قولنا بعض النقيضات تحقق احد النقيضين تحقق النقيضان  
 مع ان ج العكس كاذبة بدوينة دلها عدم عدم  
 صدق قولنا العكس ولا يلزم من حقيقة جمل في الحقيقة  
 في نفس الامر لو اراد ان بعض الزمان الذي تحقق  
 احد النقيضين مع الاضافة جميع النقيضان فلهذا ان  
 المحال يمتنع ومنها ان جزء المركب غير متحقق بغيره  
 ان يقال لو كان الجوان مثلا مركبا فاجزاءه والامور  
 وعلى الاول يلزم تعدد على فقه وعلى الثاني ان يحصل





ان يتحقق في الارض لم يكن المكان المتحقق في الارض  
 ليقع في المكان الحادث يمكن التحقق في الارض وهو  
 خلاف المعهود من ان لم يكن المكان اذ لم يكن حادثاً  
 وما فيها انه لو كان المكان اذ لم يكن في ذلك  
 الحادث متحقق في الارض الا ان لم يتحقق في  
 على الفرد وان هو محال لان شئ من الاشياء لا يغير  
 في شئ من الاشياء لا يغير في شئ من الاشياء  
 متحقق في الارض على ما ان لو كان المكان الحادث  
 في الارض لكان يتحقق ذلك الحادث في  
 لو تحقق في الارض لكان محالاً في الحادث لا يصدق  
 في اسم الحادث المقدر على ان يعرف او يعرف  
 بانه فقول ان في

١٢٦  
 الحادث قبل ان تصاب بالمكان الذي ثبت حدوثه  
 لا شك انه من غير من المفومات في المكان اذ هو  
 او محتمل لا يجازي ان يكون مكاناً اذ لم يكن مكاناً  
 ولا يجازي ان يكون اجبا ان يقع في الواجب بحسب  
 موجوده اعلى ان في الاحتمال بعيد الانقلاب الذي  
 هو المطلق في ان يكون متعدياً في انقلاب المشع  
 بالاشياء الى المكان الحادث في جلد من مقدمات  
 الدلائل المذكورة على ثبات ان المكان الحادث  
 حادث اما الدليل الاول ان ثباته في ان  
 انما اذ كان المكان الحادث اذ لم يكن في الحادث  
 ايضاً اذ لم يكن او معنى ان المكان الحادث هو ان  
 انما يتحقق بحكم العقل بالتصاف بما يوافق الوجود

نظرا الى ذلك اتحاد هو لا يستلزم تحقق الحوادث في الازمان  
حتى لا يرد خلاف المفروض انما الدليل الثالث في ان  
ان لا يمكن ان المعقولات السالفة التي هي متعديها  
الاشياء في الازمان فكونها في مكان واحد لم يتغير  
وجودها في زمان من الازمان ان كان في زمان واحد  
لا ينافي في وجودها في زمان واحد

ففي هذه الحوادث التي لها اختصاص في الزمان  
العلوم منها ان القضية السالفة الموجبة السالفة  
المحمول فيقضيان وجود الموضوع لا كما في مطلقا  
من انهما لا يقضيان وجوده وان ثبوت الشيء  
في موضوع ثبوت المثبت ايضا لا كما قال الحكماء ان  
ثبوت المثبت له فقط يبان لك لوجوده احد

١٢٢  
ان كما من المحمول والموضوع في كل قضية لا بد ان يكون  
متغيرا عن الآخر حتى يحكم العقل بثبوت احداهما لا  
او سلبه في غير نفسه بثبوت ثبوت الشيء في ثبوت  
الثبت له بدونه فيلزم عدم صحة القواعد السالفة المشهورة  
واما ان الموضوع والمثبت متضمنان لكونهما في مكان  
مثلا وثبوت الشيء في غير موضع الثبوت فيكون في المكان  
انما في كل قضية من حيث هو مثبت من سلبه  
نفس الامر وتحقق السلب في نفس الامر فيحقق  
المثبتين فيلزم بطلان كل احد من القواعد  
السالفة المذكورة المشهورة وحدها ان معنى قولهم لا  
والموجبة السالفة المحمول من حيث السالفة الموجبة  
المحمول فيقضيان وجود الموضوع وما ذكره للمعالي



من مقتضاها وجود الموضوع ليس من حيث ان الية  
 الموجبة السالبة للمحل بل من انبات ثبوته لموجدها  
 وجود الموضوع في القسمين المذكورين كما ذكره القدماء  
 من حيث ان مقتضى اجابة هناك لا من حيث الية  
 الية والى اجابة كثيرة من حيث الية والى اجابة كثيرة  
 المحلل في تلك المسألة على ان لم يثبت الشيء لغيره في  
 المثبت الية في قسمين من الية والى اجابة كثيرة  
 او مما لا يتم اليها كما في القسمين السابقين في القسمين  
 طرفها في نفس الامر فاعلم ان ثبوت الشيء  
 ليس من ثبوت المثبت كما كانت في الامكان في اثبات  
 كغيره فاعلم بان ذلك وجوده الاول انه كان ثبوت  
 الشيء في ثبوت المثبت لزم الشئ الا انه لم

فكذا المعلوم بان الملازمة هو ان اوجب الثبوت  
 للثبوت لوجب ان يكون هناك اضر للثبوت لوجب  
 ثبوت الثبوت لوجب الحكم الى ان اوجب الثبوت ان لا  
 فليزم هناك ثبوت ان لا يلم بما يندم الشئ الية  
 الثاني ان لزم هذه المقدمة لزم مقدم معلول  
 الاول الذي هو العقل الاول عند عدم علم الواجب  
 والى ان يعلق مقدمه من مثل بيان الملازمة هو ان  
 لا تكون في ان لا يتم مستغنى بالوجود المطلق انما  
 وبما على مقدمه ان يكون ثبوت الشيء لغيره في  
 ثبوت ذلك الغير لزم ان يكون الواجب في  
 قبل ان يثبت بالوجود المطلق والى ان يثبت  
 هو العقل الاول في ان لا يثبت لوصف مقدمه





بالقصد كان القصد القصدية فالقصد القصدية  
من الافعال الاختيارية ويشمل الكلام الى قصد  
مستعمل بيان الطول ان في وان ثلث جوان اثر  
الحار والافاوشا وتديمه الثاني بط قد بين في كتب  
الكلامية والاول اليه كك لتوجه على القصدية  
توضيح حسنة في مسوق بقية ان في  
والقصد حاصل على الامور الغير المشائية فيخرج  
على الوجه الكلي ومنع القصدية الاحتمالية  
في قصد واما الى قصد اخر ومنع الطول التفسير  
واما مثل منان افعال الحكماء من ان امكان  
لازم لما يشاء ومقتضاها لبيان ذلك على  
الوجه

الفصل الاول في انشاؤنا على كبريتنا بانواعنا كالعلم  
 وهو جبروت الانبياء والافلاك والجن والانس في خلقنا  
 الاحمال والارضاني من اجزاء الارض والفضل الاول من قسم  
 على انشاءنا من الوجود المطلق او اكان من غير ان يكون وجود  
 الفصل الاول من غير ان يكون الوجود المطلق من الاشياء  
 بجميع الالهة من جملة جميع الاشياء سواء كانت منسوبة  
 الى جبروت الانبياء والافلاك والجن والانس في خلقنا  
 منسوبة الى جبروت الانبياء والافلاك والجن والانس في خلقنا  
 جميع الخلق من غير ان يكون الوجود المطلق من الاشياء  
 احصيا على سبيل ما يقصد به الانشاء والافلاك والجن والانس  
 في خلقنا من غير ان يكون الوجود المطلق من الاشياء

الى ان يكون كالمكان لكن مما يتصور انه كان  
 اطرافه اما جابر النوع لولا ان في بطا امكن هو  
 ما يكون وجوده و عدمه جابر اثنين الاول وقوع  
 اطرافه اما العلة او الغير بل والثاني بطا كما هو المقرر  
 فثبت ان يكون وقوع اطرافه من السبب فيكون  
 المكان كذا استجاب الى معارضة تقدمه في السبب فيكون  
 جابر ان كان له في المكان لا يكون المقبول في السبب  
 كما اذا لم يكن معارضة في الحقيقة في النوع الثاني  
 انهم صرحوا على ان المكان من المعقولات الثاني  
 والثاني من المعقول الثاني يلزم التامية لا يشرط  
 ان يكون له لا يتصرف به الا في النوع لانه لا  
 لا يمتنع ان يكون له في السبب في النوع ومنها ان

ما قال المكان ان يلزم عين في انه وان العلم المعلوم  
 بالذات واحد بطا ان ذلك هو النوع هو ان  
 المكان يلزم كون زيد عين الواجب بالذات ثلثا  
 وعلما بعد تسليم صحة العادين ان العاين الثاني  
 محذور من العلم بالوصول لا العلم بالمعقولات  
 في مكان اهل في سبب في بيان في النوع في السبب  
 قد تم في شرحه في شرح السبب في السبب  
 في السبب في السبب في السبب في السبب  
 ان رتبة الشخص الخارج الى العلة تامة الشخص  
 في غير محاجة اذا المايات السبب معللة في السبب  
 وجود الشخص في النوع في السبب في السبب



الشخص الآخر من المادية اذا كانت متحركة في شخص  
كأين مكدو هذا ان من يستدل يكون الشخص  
لا يصح عنده ان يكون الشخص جزءا اعليا من شخص  
لا الجس والعقل من النوع فاضم منها ان لا  
المصايبا يتو كاذبان يعني في شخص واحد يتحقق  
الاخران بهما فلهذا وان جاء فيهما طاعتان  
لقد جاء فيهما في الامور في الامور  
كالنفس في الامور في الامور في الامور  
على وجه حكمهم في الامور في الامور  
الزمان في الامور في الامور في الامور  
الاول في الامور في الامور في الامور  
في الامور في الامور في الامور في الامور

بدون الاخر وعلى الثاني لم يتم ان يكون الشخص بالاشياء  
حال عدم ما امر غير يتحقق من شخص اليوم  
لا في حيا الشخص الاخير ولكن لم يتم ان يكون  
مستطابا بالشخص حال عدم قلنا لم يتم ذلك الا  
بشئ اذا كان انما في الامور في الامور  
وان في الامور في الامور في الامور في الامور  
الاشياء في الامور في الامور في الامور  
الاجتماع في الامور في الامور في الامور  
ومما لم يمتع اجتماع مع الامور في الامور  
الزمان في الامور في الامور في الامور  
ان في الامور في الامور في الامور في الامور  
ان يكون متاخر من الامور في الامور في الامور

اصل هذا التشبيه ذكره المحقق الرازي في بحث  
 الجنس من شرح المطالع لكن على الوجه الذي قد  
 لا يطهر فيها بانه في المحقق الرازي في شرح المطالع  
 فاسم مسا ان ما قال المنطوقون من ان شيئا  
 من النسب الاربع يجب ان يتحقق بين كل من  
 بيان ذلك ان لا يتحقق بين كل من النسب  
 كونه واما قوله في تشبيه بين تلك النسب الثلاثة  
 فيما دونها من النسب فانه لا يمتنع ان يكون بين  
 وبين الكلام الى تشبيه بين هذه النسب الثلاثة  
 طويلا يستحق تشبيه بالثلاثة وكذا الكلام في التشبيه  
 فيكم السيل وعلما ما في اللغة على ان يكون  
 على النجوم في السبعين تلك العزيمه ذكره منها

التشبيه كالمساواة البتة من النسب التي اعتبره  
 المنطوقون في بيان ذلك ان المساواة لا تلزم ان تكون  
 يكون ما يجمع الطرفين او يكون احد منهما او باحدهما  
 من ذلك انما يكون في ما لا يمتنع ان يكون الاصل والثاني  
 في النسب الاربع يجب ان يتحقق بين كل من النسب  
 من جهة واحدة او ثمانية ولا يتصور ذلك في كل من النسب  
 كونه في النسب الثلاثة في التشبيه في النسب الثلاثة  
 العزيمه في النسب الثلاثة في التشبيه في النسب الثلاثة  
 انما في التشبيه في النسب الثلاثة في التشبيه في النسب الثلاثة  
 النسب الثلاثة في النسب الثلاثة في التشبيه في النسب الثلاثة  
 بالتشبيه في النسب الثلاثة في التشبيه في النسب الثلاثة  
 بئس ان امر ان احد ما في النسب الثلاثة في التشبيه في النسب الثلاثة



بأنه من ذلك لأن الشبهة في القضايا لا تنفي النسبة  
فإنما هو من جهة حمل النسبة على الحكم على غير  
قبل الوصف بحال المتعلق تسلسل منها أن <sup>المتعلق</sup> لا يخلو  
من أن النسبة الغريبة في القضايا لا تكون بحال متعلق  
الحكم لعدم حمل النسبة على شيء بل على أن هناك حكم  
يقتضي في كلامهم ما لا يقتضيه في الحقيقة العادة  
أن النسبة بين الضرورية والعدم لا تصدق بالضرورة  
لأنه إذا كان كذلك لزم أن يكون له دليل على كونه  
مستلزم لعدم حمل النسبة على شيء بوجه الضرورية  
لأنه من ثم حتى يصدق على جملته أن النسبة لا تنفي  
بذلك أن النسبة لا تنفي الضرورية والعدم بالطلاق ومن ثم  
تسلسل منها أن كل ما هو من جهة الضرورية هو في ذاته

العدم ولا تنفي بالعدم بين الذات التي تحريف من النسبة  
ومن الضرورية بالعدم أصلا لعدم تحققها معا كما لا يخفى  
والحال بطريقه أن أصل قائله لا يعقل فإن النسبة  
لا تكون من مسائل أن قال المتكلمون في بيان الفرق  
بين الصديق وبين الصديق الصدوق بمعنى المطالب بالحكم  
فإنه لا يخلو من النسبة فإن رتبة الوجود بالواقع  
فإنه لا يمكن أن يكون في عدمه إلا أن يكون في وجوده  
أما إذا كان النسبة بالضرورة وذلك لأن النسبة  
التي هي من جهة الضرورية في النسبة في الزمان لا تكون  
لأنها إنما هي بالباطل بوجه كافي لأنها إنما هي  
لعدم تحققها بآثار على عدم تحقق أحد طرفيها  
فمقول ثبوت شيء الشيء في ثبوت الشيء في ثبوت

مستحق بالفعل حتى يتصل به على مقتضى ما فيه  
مقول ان انضاف اليه سببه لا يوجب كونه  
يسند الى تحقق السببه المنفصله عن سببه المستطاع  
بالفعل ايضا ولا يلزم تحقق احد الطرفين  
بدون الاخر ومنها ان قول المنطقيين ان  
الشيء لا يكون حرف السلب جزءا في  
بعضه بل هو متعلق بالشيء بغيره  
ذلك لان الشيء بالذات متبني على  
الشيء بالذات في بعض تعاريفه من ان المركب  
لا يوجب قتل غير مستقل غير المستقل  
عليه اوجه فلا يصح وقوع حرف السلب جزءا في  
سببه بل هو متعلق بالشيء بغيره

الكليات هي التي لا يمكن ملاحظتها  
فليس الامر في الخارج ولا في الذهن بل هي كليات  
وهي ما يحكم على الاشياء والامور شيئا باحكامها  
وهي هي التي ليس الامر بشيئا الا يمكن الاشياء  
وهي هي التي لا يكون شيئا بغيره فليس ذلك الغيبي  
فليس الامر فيكون تلك الكليات هي هي  
والا فلا يمكن ان اجتماع التخصيص يكون  
ايضا ايراد البعض على التبريل المشهور في  
الذات في البعض على القاعدة اقله ان  
ليست هي هي بغيره ذلك لانه لا يوجب حرف  
تأمل عليها هو على المجهول المطلق فاعلم  
ان تحقق الكليات هو على المجهول المطلق



بيان ذلك ان السيد قد سره قال في حاشية شرح  
 الرسالة ان اعطى هو في قولنا ربه هو عالم اداة لا يتماثل  
 على النسبة اليه المستقلة وكلما كان كذلك فادارة  
 اشياء كلامه اذا عرفت هذا فنقول الكلمة اداة لا يتماثل  
 على معنى غير مستقلة وكل اعطى والى على المعنى المستقل  
 اذ ان معنى ما نقل عن السيد قد سره هو  
 اداة الاداة على اداة النسبة التي  
 لا يتماثل على الاطلاق الى ما مر من بعضنا ولا يمتنع  
 في ذلك على ان يكون له في الوجود ما هو  
 ما كان المستقل بل ان الساقض متحقق في الوجود  
 فكيف والى الية الجبروت في الية الالكلي والى  
 الجبروت بل ان السيد قد سره في الجبروت الالكلي مشاهدا هو

بين المحمول وكل واحد واحد من افراد الموضوع وفي  
 الموجبة الجبروتية بين المحمول وبعض من افراد الموضوع  
 ومما يراه الاطراف يجب سغايره النسبة فلا يتماثل  
 لو لم يبق في الساقض من جهة النسبة بين المتماثلين  
 كما هو ظاهر من ذلك المعطى اظهر من ان معنى كلامه  
 فنعلم ان ما قاله الفاضل من ان الية الالكلي  
 الموضوع هو ما كان الصانع والى الموضوع  
 بطريق ذلك انما هو صرح به في الاشارة الى الية الجبروتية  
 في علم بطلان عدمه من قواعد المنطق مثل الحكم بالان  
 الكلي في الية كليته وانما كان الموجبة الكلي المطلقة  
 العامة موجبة جبروتية ومثل انعكاس الموجبة الجبروتية  
 المطلقة العامة موجبة جبروتية بيان الملائمة بينهما

معقدين احدهما ان يجوز ان يحقق العمالة بالغيرين  
 بحيث يكون احدهما سلبا من كل امية الاخرى  
 لا يمكن من غير عكس وان العمالة بالغيرين  
 يجوز ان يكون بحيث احدهما ثانيا بالفعول  
 الاخر بالامكان من غير عكس بشرط ان لا يكون شي  
 الاخر الاخر الثابت على افرادها بالامكان  
 ثبت ما بين المقدمتين فقولن  
 ان من يستلزم على افرادها بالامكان  
 المعقدين المذكورين في المقدمة الاولى موضوعا او  
 بسلبه الاخر قبل ان ينفردت تلك القضية  
 سال كذا في ايموني الاشخاص بالتملكية كماله  
 وايضا اذا جعل المفهوم الثابت على افرادها بالامكان

هذا هو المقصود  
 من المقدمتين  
 المذكورتين

من المفهومين المذكورين انفردت القضية بغير  
 عامته ولم يشك من موجبه خبرية مطلقة عامته بناء على  
 من جاز عدم تحقق شي من افراد المفهوم الممكن  
 لا ان في صدق المطلقة العامة من ثبوت المحمول  
 على الموضوع بالفعول وهو لا يتصور بدون وجود  
 العمالة بالغيرين وعملها على ان العمالة بالغيرين  
 على الفاعل ان من قبل الشئ فكم  
 فيكون عاما من قبل الفاعل ان الشئ ان  
 ان ما هو المقرر عن المطلقين من ان الشئ  
 من المساواة في ان ينفرد الاخر كانه اطلق  
 من المساواة في ان ينفرد الاخر كانه اطلق  
 معقدين احدهما ان مرجع المساواة انما هو

هذا هو المقصود  
 من المقدمتين  
 المذكورتين



في كتابي في بيان كونهم من جنس الانسان  
 بعنوان الجمل من اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل  
 بالاطراف العام فالدات المتشابهة في  
 في كتابي لا يجب ان يكون متصفا بالكتاب في  
 الاصل تلك الدات بالكتاب في  
 الكتاب في  
 في كتابي  
 او مع هذا  
 في كتابي  
 في كتابي  
 في كتابي  
 في كتابي



